جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

"أثر الأزمة المالية العالمية على النظام العربي سياسياً (2008-2012م)"

إعداد الطالب
عبد العزيز مريبد العنزي

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد القطاطشه

رســالــة مقدمــة إلى عمادة الدراســات العليــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلاقـــات الدوليــة قســم العلــوم الســياسيــة

جامعة مؤتة، 2013

الإهداء

إلى من كان دعاؤها ينير لي طريقي

والدتي العزيزة

إلى من علمني العز والإباء والمغامرة

والدي حفظه الله ورعاه

إلى من عشت معهم أيام عمري

إخواني وأخواتي

إلى كل من وقف بجانبي في غربتي، وقدم لي كل الدعم المعنوي طيلة فترة إعداد الدراسة

أهديكم عملي المتواضع

عبد العزيز مريبد العنزي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيرا على توفيقي لإتمام هذا العمل المتواضع، ولا بد لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أُستاذي الدكتور محمد القطاطشه المشرف على رسالتي، الذي منحني كل الوقت والجهد والاهتمام والمتابعة خلال فترة إعداد الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء هيئة المناقشة لتوجيهاتهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء الهيئة التدريـسية فـي قـسم العلـوم السياسية جامعة مؤتة..

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجميع موظفي قسم العلوم السياسة في جامعة مؤتة، وجميع العاملين في الجامعة.

عبد العزيز مريبد العنزي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

"أثر الأزمة المالية العالمية على النظام العربي سياسياً (2008-2012م)"

عبد العزيز مريبد العنزي

جامعة مؤتة، 2013

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر الأزمة المالية العالمية على النظام العربي سياسيا من الفترة 2008-2012م، كما تناولت الدراسة أثر الأزمة الماليـة العالميـة على اقتصاديات الدول العربية، كما بينت الدراسة أثر الربيع العربي والأزمة المالية العالمية على الاستقرار والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في البلاد العربية.

وباستخدام منهج تحليل النظم ودراسة الحالة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولا: احتمال تراجع أسعار النفط بسبب آثار الأزمة المالية العالمية، وهو أمر قد يترك تأثيرات إيجابية على الدول العربية غير النفطية (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا) مما يخفف من العسر الاقتصادي الذي يشكّل أحد روافد التوتر الاجتماعي والسياسي، لكنه قد يترك آثارا سلبية على الدول العربية النفطية أو شبه النفطية، مع تباين في وقع هذه الآثار، فدول، مثل: ليبيا والعراق وسوريا في أمس الحاجة لأسعار أعلى لترميم آثار الاضطراب السياسي الذي لا يزال يفعل فعله، بينما قد تكون دول الخليج أقل تأثرا بفعل احتياطاتها المالية، لكن انخفاض الأسعار قد يكبح بعض الدور السياسي للمال النفطي في الدول العربية الأخرى.

ثانيا: أغلب دول الربيع العربي ستستمر في المعاناة بسبب تراجع الأرصدة المالية العامة .

ثالثا: استمرار تردد المستثمرين في الدخول لدول الربيع العربي نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

Abstract

The impact of the Global Financial Crisis on Arab political system (2008-2012)

Abdul Aziz mribed Al - Anezy

Mu'tah University, 2013

This study aimed to identify the impact of the global financial crisis on the Arab political and economic system from 2008-2012, the study also examined the impact of the global financial crisis on the economies of the Arabic States, as the study showed Arab spring and the impact of the global financial crisis on the stability and political reform and democratization in the country, in the countries of called Arab spring.

Using the analytical approach and case study , the study reached The following conclusions:

First, possibility of falling oil prices due to the effects of the global financial crisis, which might leave positive impact on the oil un producing Arab countries such as (Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Mauritania) causing economic hardship, which is a tributary of the social and political tension, but may leave negative impacts on oil producing States, with variation in these effects occurred, countries like Libya, Iraq and Syria need higher prices to repair the effects of The political turmoil still facing them, while the Gulf States may be less affected by the fiscal reserves, but low prices have play some of the political role of the oil money in other Arabic countries.

Secondly, most of the Arab countries will continue to suffer because of the declining fiscal balances.

Third, continued reluctance of investors to enter the Arab countries as a result of political instability, economic and social development.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة

يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمـة ماليـة حقيقيـة عـصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرهـا فـي سـنة 2007م وبرزت أكثر سنة 2008م، وقد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد مـن المصارف وإعلان إفلاسها، وانتهاء بتدني أسـعار الأسـهم وانخفـاض مؤشـرات البورصة وانهيار العديد منها.

فمنذ مطلع عام 2008م تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول؛ ففي يناير 2008م، ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى 147 دولار للبرميل في يوليو، وذلك قبل أن تبدأ في الانخفاض بعد ذلك. وقد أدى ذلك الارتفاع الذي استمر لفترة إلى قفزة كبيرة في أسعار السلع الأساسية،مما هدد بحدوث ركود أو "كساد" تضخمي dispersion inflation؛ ويعرف الركود او الكساد بأنه تحقيق معدلات نمو سلبية لفترتين متتاليتين او اكثر اي انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي يستمر لأكثر من بضعة اشهر ويشمل انخفاض الناتج القومي الحقيقي والعمالة والإنتاج الصناعي والمبيعاتوهو ونذكر أيضا مؤشرات أخرى مثل؛ تكرر الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية، وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وارتفاع معدل البطالة (الشعراوي، 2009: 126) .

ولأن هذه الأزمة لم تتجاوب بشكل كبير مع جهود التغلب عليها، بدأ الحديث عن احتمالات دخول الاقتصاد الأمريكي، ومن ثم الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود أو الكساد، حيث التباطؤ في معدلات النمو، والتراجع في فرص العمل. خاصة وأن هذه الأزمة تعد أزمة مختلفة عن سابقتها من الأزمات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي، حيث أنها ليست ناجمة عن ارتفاع سعر الفائدة، وإنما ناجمة عن تراجع الطلب

خاصة على قطاع العقارات، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية حول العالم. كما أنها أزمة مركبة لأنها مصحوبة بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط العالمية، وارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الغذاء العالمية، ولذلك تتفاوت التوقعات بشأن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة (مراد،2010: 8).

وقد أثرت الأزمة المالية العالمية والركود اللاحقة في الاقتصاد العالمي والاقتصاديات العربية؛ نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي، وانخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي، فانخفض النمو الاقتصادي لهذه البلدان. ومن شدة التباطؤ الاقتصادي في بعض الدول العربية ومصادفة مع الركود في الاقتصاد العالمي، فقد أظهرت كيف ترتبط ارتباطا وثيقا بين اقتصاديات الدول العربية، والأسواق الاقتصادية العالمية. فانتشرت آثار الأزمة إلى الاقتصاديات العربية لعدة عوامل محلية وخارجية. وكان فتح دول الخليج إلى الأسواق المالية العالمية واعتماد كثير من الدول العربية على عائدات النفط لتمويل النشاط الاقتصادي والعوامل الأكثر تأثيرا لتمديد الأزمة مباشرة إلى تلك الاقتصاديات بالنسبة للبلدان غير النفطية، مثل الأردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

وكانت العوامل التي أسهمت في الحد من الآثار السلبية للأزمة العالمية على الاقتصاديات العربية على سرعة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الصدمات الخارجية، لتجنب التباطؤ في النشاط الاقتصادي ومعالجة المخاطر التي تهدد الاستقرار الشامل في القطاع المصرفي. لكنه يظهر أيضا أن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي تقوم بها عدد من المنظمات غير النفطية من الدول العربية منذ أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ساعدت على احتواء تداعيات الأزمة، وتخفيف قدرتها على إدارة ما يترتب على هذه الأزمة المالية على حالات وميزان المدفوعات.

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من أخطر المراحل في تاريخه، ذلك لتعدد الأزمات الاقتصادية داخل العديد من الاقتصاديات المتقدمة في آن واحد، مما ساهم في زيادة المخاطر السلبية التي قد تلم به على المدى القصير. فقد تعاقب على الاقتصاد العالمي عدد من الأزمات بدأت بالزلزال الذي هز اليابان، والذي ترتبت عليه موجة

إعصار تسونا مي التي عصفت بها في مارس2011م، مروراً بأزمة الديون السيادية في اليونان، والتي تسير بخطى متسارعة نحو باقي أنحاء دول اليورو، بالإضافة إلى الاضطرابات الواقعة في الاقتصاد الأمريكي، ومحاولتها لرفع سقف الدين لسد العجز في موازنتها، والخروج من أزمة تعثر دفع الدين المستحق عليها، والذي أثر على نحو بالغ في تصنيفها الائتماني، وختاما بالاضطرابات الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ثورات وقلاقل سياسية، عرفت بالربيع العربي(مركز البحوث والدراسات، 2012).

من هنا تأتي الدراسة الحالية للتعرف إلى أثر الأزمة المالية العالمية على النظام العربي سياسياً (2008-2012م).

2.1 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في التعرف إلى الأزمة المالية العالمية، وآثار تلك الأزمة السياسية والاقتصادية على البلدان العربية، وأثر الأزمة المالية العالمية في إبراز الثورات العربية والتي أطلق عليها الربيع العربي.

3.1 أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس: ما هو أثر الأزمة المالية العالمية على النظام العربي سياسياً (2008 - 2012م)؟، وينبثق منها الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية ومراحلها؟
2- إلى أي مدى تأثر الاقتصاد العالمي والعربي بتداعيات الأزمة المالية العالمية؟
3- ما هو تأثير الأزمة المالية العالمية على النظام السياسي للبلدان العربية من حيث (الاستقرار والإصلاح السياسي- الديمقراطية)؟
4- إلى أي مدى أثرت الأزمة المالية العالمية في أحداث الربيع العربي؟

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التركيز على الأزمة المالية العالمية، ومحاولة تسليط الضوء على مختلف العوامل التي أسهمت في هذه الأزمة، وكذلك توضيح أثر الأزمة في الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي. كما هدفت الدراسة إلى تحديد وتلخيص الآثار المترتبة جراء الأزمة المالية العالمية الحالية على النظام السياسي العربي.

5.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتبع الأزمة المالية العالمية والمراحل التي مرت بها، والوقوف على أسباب نشوء الأزمة العالمية، والعوامل التي أثرت على الأزمة العالمية 2008م، وتكمن أهمية الدراسة في قياس الأثر الاقتصادي للأزمة المالية العالمية على النظام العربي سياسيا، وتناولت أهمية الدراسة بتحليل الآثار السياسية والاقتصادية للازمة المالية العربية وأثرها على الدول التي حدثت فيها الثورات العربية حتى أخر التطورات والمستجدات التي لم تتناولها الدراسات السابقة.

6.1 منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استخدام المناهج التالية:

أولا: المنهج التحليل النظم: وذلك من خلال التطرق لمعظم أسباب وجذور نشوء الأزمة المالية الأخيرة (2008م)، وذلك بسبب الزخم الكبير في التفاصيل والبيانات والمؤشرات المتعلقة بموضوع الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة. وتم تجميع المادة العلمية عن تداعيات الأزمة المالية العالمية المعاصرة، ومن خلال استعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة في الجوانب التي هدفت الدراسة إلى إبرازها، مع إجراء بعض التحليل والمقارنات كلما أمكن ذلك لتغطية أسئلة الدراسة.

ثانيا: منهج دراسة الحالة: والذي يساهم فيوصف حالة الدراسة وتحليلها،وتوضيح مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الجوانب السياسية (التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي والإصلاح)

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:
الأطر المفاهمية:
الأزمة المالية العالمية:

بشكل عام تعد الأزمة لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي يصاب بها، كما أنها تعبر عن موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية من دولة مؤسسة، مشروع، أسرة، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية (عارف، 2009: 110).

في الواقع توجد إسهامات فكرية مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمة المالية من بينها: أن الأزمة المالية يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو في مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة، والذي سينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاعي الإنتاج والعمال، وما ينجم عنه من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية (العصيمي، 2009: 927).

كما تتعرف الأزمة المالية العالمية على أنها التداعيات الناجمة عن أزمة الرهن العقاري الذي ظهر على السطح في العام 2007م لتنفجر فقاعته الكبرى في النصف الثاني من عام 2008م، بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا، فأطاحت في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهن العقاري حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، ولم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن

تطيح بنظم اقتصادية عالمية، وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم (علي، 2009: 2).

وتعرف الأزمات الاقتصادية Economic Crises بأنها "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك" (Mish kin, & Eakins: 2000)

فانعكست آثار الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية التي تمتلك أسواقاً مالية أكثر انفتاحاً على الأسواق الدولية، فقد تأثرت بهذه الأزمة باعتبار أن عوائد النفط فيها يشكل المصدر الأساس لها، ونظرا لانخفاض أسعار البترول فمن المؤكد أن فوائضها المالية ستتراجع بما ينعكس على مشاريع التنمية فيها بحجم الاستثمارات العربية الكبيرة في الأسواق المالية الأمريكية.

وتؤكد العديد من المؤشرات وجود مخاطر عديدة ألمت باقتصاديات الدول العربية وبخاصة الخليجية منها، وذلك على عدة أصعدة. فمنيت الاستثمارات العربية في الخارج بخسائر ضخمة تقدر بنحو 1.4 تريليون دولار، بعضها في شركات الرهن العقاري، وبعضها بالبنوك التي أعلن عن إفلاسها وتم بيعها لبنوك أخرى.

وهناك أيضا مخاطر على مستقبل صناديق الثروات السيادية، والتي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا، والتي تقدر بحوالي 3 تريليون دولار، حيث منيت هذه الصناديق بخسائر كبيرة خلال العام 2007م بلغت (450 مليار دولار، كذلك شهد قطاع العقارات في المنطقة العربية نوعا من الركود خلال المرحلة المقبلة تأثرا بالأزمة العالمية (إبراهيم، 2009).

وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وكما يلي (كورتل وزريق، 2009):

المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة، وتشمل دول مجلس التعاون، وتمثل صادراتها نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعد النفط هو المصدر الرئيس للدخل الوطني، وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 147 دولارا للبرميل إلى حوالي 70 دولارا للبرميل

حاليا، أي بانخفاض نسبته 50 %. وهو ما سيؤثر على صادراتها وينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي التي ستنخفض إلى % 2.3 في عام 2009م مقابل 5.4 %. فقد ذكر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد السعودي - وهو الأكبر في المنطقة - سيواجه انكماشا بنسبة 9% والكويتي بنسبة 1.1 %. ورجح الصندوق تراجع النمو في عدد من الدول في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا جراء وفقدت تراجع التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في منطقة الخليج (العلي، 2009).

وفقدت بعض البورصات أكثر من 60% من قيمة مؤشراتها الوقتية على أقل تقدير، وخسرت مليارات، ومن ثم مدخرات وفوائض أفرادها ومؤسساتها، وهذا غير الاستثمارات في الخارج، وما ترتب على ذلك من تخلي بعض الدول الخليجية عن بعضٍ من العاملين والمديرين في بنوكها وشركاتها، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في قيم استثمارات وودائع أفراد الدول الخليجية في الخارج، كذلك تأثرت البنوك العربية بالأزمة نتيجة لاستثماراتها الخارجية، وعلى سبيل المثال قدرت مصادر مصرفية كويتية حجم الخسائر في بنك الخليج خامس أكبر بنك في الكويت بما يصل إلى 200 مليون دينار. ويقدر الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن الاقتصاد العربي فقد 2500 مليار دولار نتيجة للأزمة المالية العالمية، وأن معدل النمو بالاقتصاد سينخفض من 5 % إلى 3 % ففي المملكة العربية السعودية، أعلنت السعودية كأكبر اقتصاد خليجي أن عجز ميزانيتها المتوقع لعام 2009 سيكون بحدود 17.3 مليار دولار بعد أن سجلت ميزانيتها في ABC لعام 2008 فائضاً حقيقياً بلغ 160 مليار دولار. أما في الإمارات فقد خسر بنك الأزمة 125 مليون دولار. وذكر تقرير حديث صدر عن شركة الاستشارات العقارية كوليرز أن سوق العقارات الذي شهد طفرة فيما سبق بدبي، كان الأكثر تضررا جراء الانكماش الاقتصادي العالمي، حيث انخفضت الأسعار بنسبة 41 % في الربع الأول من العام الحالي. وفي فبراير/ شباط الماضي قالت شركة بروليدز لبحوث السوق ومقرها دبي إنه تم تعليق ما يزيد على نصف مشروعات البناء في دولة الأمارات والتي تصل قيمتها3 % جراء الأزمة إلى 582 مليار دولار، وفي قطر فقد انخفضت أسعار المساكن بنسبة0 المالية العالمية، إلا أنه لا يزال هناك بعض الطلب على العقارات من شأنه أن يحد من تدهور الأسعار(كورتل وزريق، 2009).

المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة، ومنها مصر، والأردن، وتونس. فبالنسبة لهذه الدول فإن تأثرها بالأزمة أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثير المستوى الأول.

وبناء على ما جاء بالإطار النظري للتعرف إلى ماهية الأزمة المالية العالميـة، والتعرف إلى اقتصاديات الدول العربية، سنناول بالفصول القادمة أثر الأزمة الماليـة على الدول العربية من الناحية الاقتصادية والسياسية، وبيان دور الأزمة الاقتـصادية، ومدى تأثيرها على النظام العربي سياسياً، وخاصة من الناحية استقرار النظام سياسـيا والإصلاح السياسي والديمقراطية، وخاصة مـع انهيـار معظـم الأنظمـة العربيـة وسقوطها.

2.2 الدراسات السابقة

دراسة (الخزرجي، 2009) بعنوان" **الأزمة المالية العالمية الراهنه وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة"**، وهدفت إلى تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة،وبيان أثرها في الاقتصاديات العربية، فقد أشارت نتائجها إلى أن الأزمة المالية هي من أشد الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بعد أزمة الكساد الكبير. وأن جذورها تعود إلى ثلاثة عقود، أي منذ السبعينات،عندما تطورت آلية عمل البنوك التجارية والخدمات المصرفية، وظهور بورصات وشركات استثمار وشركات تأمين. كما تجسدت مظاهر الأزمة المالية بحدوث انهيارات مصرفية وخسائر فادحة لأسواق المال العالمية والعربية. وأن نظام التجارة بالديون أو التوريق ونظام المشتقات المالية هي الشرارة الأولى في تفجير الأزمة، بالإضافة إلى التساهل من قبل البنوك ومؤسسات الاستثمار لمنح الائتمان إلى أفراد ليسوا قادرين على السداد ولا يتمتعون بملاءة مالية كافية.

دراسة (الشيخ، 2009) بعنوان: **"الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية"**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية، جامعة الجنان، طرابلس لبنان. هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية وجذورها، وعلى الجوانب

والقطاعات الاقتصادية المتضررة التي تعرضت للصدمات الأولى الناتجة عن المد الأول للأزمة، ثم الآثار اللاحقة وغير المباشرة على المستوى العالمي والعربي. بعد ذلك تعرضت الدراسة لبعض الحلول المقترحة لما بعد الأزمة تمثلت في: التركيز على الاقتصاد الحقيقي الذي يصاحبه إنتاج وتبادل فعليين، وتوجيه القروض والائتمان على القطاع الاقتصادي الحقيقي، وتغيير التعامل بالعملات من الدولار إلى اليورو، ووضع قوانين صارمة وقواعد جديدة عالمية تحكم التبادل في الأسواق المالية، و وضع المضاربة تحت المجهر.

دراسة (عوض الله، 2009) بعنوان: **"الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي".** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الأزمة المالية العالمية، من حيث أسبابها، وتداعياتها بصفة خاصة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، للوقوف على أهم تلك التداعيات وأبعادها، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وتحييد نتائجها السلبية، بحيث تتمكن هذه المجموعة من الدول من الخروج من الأزمة الراهنة بأقل خسائر ممكنة، و ترجع أهمية موضوع البحث إلى ضخامة حجم النشاط المالي لدول مجلس التعاون الخليجي في العالم الخارجي، حيث قامت هذه المجموعة من الدول باستثمار جزء كبير من عوائد النفط والفوائض البترولية بالأسواق المالية الدولية، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية، كما قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بإنشاء عدد كبير من صناديق ثروات السيادة التي تستثمر أموالها في الخارج، ومن هنا تبدو أهمية طرح هذا الموضوع للبحث؛ للوقوف على مدى تداعيات هذه الأزمة على اقتصاديات هذه المجموعة من الدول، وسبل الخروج من تلك الأزمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن من الحلول العاجلة التي يجب إتباعها هي ضرورة قيام المصارف العربية بإحاطة السوق بالمعلومات الدقيقة عن حجم الكارثة وأضرارها على استثماراتها الخارجية، وتحديد هذه الأضرار بدقة بدلا من الوقوع في أخطاء بسبب نقص المعلومات، والاعتماد على التخمين بالنسبة لواضعي السياسة النقدية والمالية، فضلا عن خفض الفائدة بخفض شروط الإقراض للأفراد والمشروعات، مما

يسهم في زيادة الطلب الكلى(الاستثماري، والاستهلاكي)في الاقتصاد القومي، ومن ثم تجنب مخاطر الركود، والحد من تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي.

دراسة (الشمري، 2007) بعنوان **"الأزمة المالية المعاصرة، أزمة سيولة أم أزمة نظام.. مآل الأزمة وتداعياتها"**. وتهدف الدراسة إلى تناول الأزمة المالية المعاصرة، من حيث أسبابها، ونتائجها المستقبلية، وخصوصا فيما يتعلق بانعكاساتها على البلدان العربية والخليجية منها، واعتمدت عملية التحليل بالدرجة الأساس على البيانات والإحصاءات التي تخص البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأولها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان أوروبا الغربية، والبيانات والإحصاءات الخاصة بالدول العربية التي تطرق إليها البحث. وقد تبين من عملية التحليل أن هناك أسبابا أدت إلى ظهور الأزمة الحالية المختلفة من حيث حدتها، وعمقها، واتساعها، عن الأزمات السابقة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقدمة هذه الأسباب التطور الحاصل في نشاط النظام الرأسمالي والمتمثل بإزالة الحدود، والقيود أمام حركة الشركات العملاقة العابرة بنشاطها إلى مختلف أرجاء العالم، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية العالمية،وكذلك التوسع الهائل في الإنفاق الحكومي الأمريكي وتعاظم المديونية، ويضاف إلى أسباب تفجير الأزمة اشتداد حالات المضاربة، والتوسع الكبير في الائتمان المصرفي، بحيث تضافرت هذه الأسباب مجتمعة لتؤدي إلى حدوث هذه الأزمة، ومن ثم فإنها لم تكن أزمة (نقص سيولة) بقدر ما كانت أزمة النظام الرأسمالي القادر على إعادة إنتاج الآليات الكفيلة بديمومته المستقبلية، وخلصت الدراسة إلى أن نتائج الأزمة وانعكاساتها كانت على الاقتصاديات المتقدمة، وأيضا على البلدان العربية، بغية التخفيف من حدتها وآثارها، فتم التوصل إلى بعض التوصيات الخاصة بالاقتصاديات العربي.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

نلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على بيان أثر الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول العربية، وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة محاولة تحليل أثر الأزمة المالية العالمية من الناحية الاقتصادية على النظام العربي سياسيا خلال الفترة 2008-2012م، وذلك بقياس أثر الأزمة المالية العالمية على

الاستقرار السياسي والإصلاح السياسي والديمقراطية، وهل فعلاً كان لها الدور في سقوط بعض الأنظمة العربية السياسية؟.

الفصل الثالث

أسباب الأزمة المالية العالمية وأنواعها

1.3 نبذة عن الأزمة المالية العالمية

يتميز العالم الذي نعيش فيه بكثرة وقوع الاضطرابات والتقلبات المالية، وهو ما أهله لأن يوسم بعصر الأزمات، فلا يكاد يخلو عقد دون وقوع أزمة واحدة على الأقل، إذ أن النظم المالية المضطربة تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، وحدا بصندوق النقد الدولي في تقريره نصف السنوي عن الاستقرار المالي الصادر في أبريل من هذا العام 2009م إلى وصف النظام المالي العالمي بالهش، ومن جهة أخرى فرض هذا الوضع على العديد من البنوك المركزية والمؤسسات العالمية القيام بالعديد من المبادرات؛ للدلالة على أهمية الأمر وخطورته للحد من آثاره المتعددة والعميقة (Douglas, 2007 :12).

وما يحدث في العالم هذه الأيام إثر أزمة الرهن العقاري التي بدأت شرارتها في أمريكا من نهاية 2006م، وامتدت عبر 2007م، ثم تفاقمت إلى ما عليه الوضع من اضطرابات نالت في النصف الثاني من عام 2008م أسواق المال، ومؤسسات مالية كبرى ليس في أمريكا فحسب، بل على مستوى العالم مؤثر ة على أوضاع الدول، إلا حلقة من حلقات هذا المسلسل الطويل الممتد عبر التاريخ القريب والبعيد، مما يتطلب دراسة متأنية وتحليلا معمقًا للتشخيص وطرق العلاج، لأن هذه الأزمة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة (شحاتة، 2008: 3).

ويمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007م بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم وتضرب بأطنابها الاقتصاد العالمي، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي دول آسيا، ورغم مساندة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من الأزمة(Robert J, 2008: 5).

ورغم أن شرارة هذه الأزمة اندلعت في أغسطس 2008م إلا أنها كانت قد بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000م، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1%، كما توافرت أعداد كبيرة من المساكن نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت في ذاك الوقت، ثم أخذت قيمة المساكن ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل (المبيضين، 2007: 32)، وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد تبعا لذلك التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخول المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض " متدنية الجودة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد، أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال (مجاس الغرف السعودية، 2008: 4-7).

وشهد يوم الاثنين السابع عشر من شهر سبتمبر عام 2008م انهيار كبرى المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وهى بورصة (وول ستريت)... والهبوط الحاد في أسعار الأسهم الأمريكية فيما أطلق عليه (أزمة مصارف الأعمال في وول ستريت) وسط مخاوف من دخول الاقتصاد الأمريكي رحلة ركود طويلة الأجل (الشيخ، 2009). حينها قامت بعض البنوك المركزية في العالم بضخّ العشرات من مليارات الدولارات لمساعدة المصارف التي عانت من نقص في السيولة نتيجة القروض الكبيرة المتراكمة (التي بلغت قيمتها مع بداية الأزمة أكثر من 100 مليار دولار)، وعدم قدرة المقترضين على سداد قروضهم بعد ارتفاع معدل الفائدة.

وفى 14 سبتمبر (أيلول) 2008 أعلن بنك " ليمان برذرز" إفلاسه. وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 م إلى 19 بنكًا، كما كان يتوقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنك (الشيخ، 2009). وقدْ قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم أجمع بما يزيد على أكثر من 4 تريليونات دولار من قيم أسواق المال العالمية في أيام معدودة،

حتى أن دولا كأيسلندا أعلنت إفلاسها، ما دفع العديد من الخبراء الماليين والاقتصاديين للقول بضرورة إعادة النّظر بإدارة النّظام المالي العالمي، وهكذا نشأت أزمة الانكماش الائتماني، والتي لم تفلح كل محاولات ضخ الأموال ولا شراء الحكومات لبعض المؤسسات المنهارة في القضاء عليها تماما.

هذه الأزمة ما لبثت أن ظهرت آثارها بأن شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار العام 2008م، ظهرت جلية في معدلات البطالة، حيث وصلت إلى 6.1% في سبتمبر 2008م وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات. حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عن ما يقرب من 605,000 وظيفة منذ بداية الشهر الأول من العام 2008 الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات (محمد، 2009).

تعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008م من أكبر الأزمات التي تعرض لها العالم الاقتصادي والمالي، نظراً إلى ما خلفته من خسائر في معظم القطاعات الاقتصادية العالمية، لذا سنتطرق إلى مفهوم الأزمة المالية الحالية وصفاتها، وأهم أسبابها وتفسيرات حدوثها.

2.3 مفهوم الأزمة المالية العالمية

بشكل عام تعد الأزمة لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي يصاب بها، كما أنها تعبر عن موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية من دولة ومؤسسة، ومشروع، وأسرة، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية (عارف، 2009: 110).

في الواقع توجد إسهامات فكرية مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمة المالية من بينها: أن الأزمة المالية يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو في مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة، والذي سينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم،

مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاعي الإنتاج والعمال،وما ينجم عنه من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية(العصيمي، 2009: 927).

يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة، وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد، وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة(Ramkishen,2007:92-109).

تُعرف الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة، واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة(عليوة، 2004: 13).

كما يمكن تعريف الأزمة المالية "بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية (الحسني، 1999).

وتعرف الأزمات الاقتصادية بأنها "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان. وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك (Mish kin, & Eakins, 2000).

كما تعرف الأزمة المالية العالمية بأنها التداعيات الناجمة عن أزمة الرهن العقاري الذي ظهر على السطح في العام2007م لتنفجر فقاعته الكبرى في النصف الثاني من عام 2008م، بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا، فأطاحت في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهن العقاري حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، ولم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية، وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم (علي، 2009: 2).

ويمكن تلخيص مفهوم الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ اندلاعها كما يلي (الحمش، 2008: 30):

أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطر، وشجعها على ذلك ازدهار السوق في الفترة ما بين 2001-2006، فقامت بمنح المقترضين قروضا بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة - العقارية أعلى لتعظيم الربحية.

1- تغيرت السوق الأمريكية نتيجة لارتفاع سعر الفائدة، وعجز المدينين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة، ونجم عن هذا هبوط أسعار المنازل.
2- طفت الأزمة على السطح بوضوح مع بداية عام 2007 بتزايد حالات التوقف عن السداد، وزيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك.
3- بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد، نحو مائة مليار دولار، ثم تفاقم الأمر حتى ارتفعت قيمة الأصول الهالكة المرتبطة بالرهون العقارية إلى 700 مليار دولار.
4- أسفر هذا الوضع عن اضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات، فهبطت قيمتها، وزاد العرض على الطلب، فدارت الأزمة في دائرة مفرغة، تفاقم الأمر بزيادة عدد المنازل المعروضة للبيع بنسبة % 75 في 2007 لتبلغ2.2 مليون.
5- انخفض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، مما هدد الاقتصاد الأمريكي بكساد مرير، حيث تهاوت مؤسسات وانهارت بنوك.
6- انتقلت الأزمة لأوروبا وآسيا لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيها بالسوق المالية الأمريكية، ثم تطورت لأزمة كبرى تهدد الاقتصاد العالمي.

3.3 أنواع الأزمات المالية:

هناك أنواع مختلفة للأزمات المالية منه:

أزمة الأسواق المالية :

تنجم هذه الأزمة كنتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاعا يفوق القيمة العادلة لهذه الأصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهر الفقاعة، ويحدث هذا

الارتفاع غير العادل في أسعار الأصول (الأسهم) عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع الأسعار، وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل (Kim &Rousseau, 2007: 524).

وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتعاظم الاتجاه نحو بيع الأسهم(التي تعبر عن هذه الأصول) فتبدأ الأسعار في التراجع والهبوط، وتحدث حالة الانهيار، وتمتد آثار ذلك إلى أسعار الأسهم الأخرى، وهذه الآثار تشمل هذه الصناعة، وربما يمتد أيضا إلى الصناعات الأخرى.

وفي هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسالة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى. ويتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20% قياسا على أزمتي 1929م و 1987م.

الأزمة المصرفية

تنجم الأزمة المصرفية عندما يواجه المصرف ارتفاعا مفاجئا وتزايدا كبيرا في الطلب على سحب الودائع، فالمصرف يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، ويواجه المصرف أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع، والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى المصارف الأخرى، فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان) إقراض (وتحدث هذه الأزمة عندما تمتنع المصارف عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن تخوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب(Peter, 2005: 126-133).

تنتج هذه الأزمة عادة من مشكلات متعلقة بجودة الأصول المالية، و طريقة إدارتها، فعندما يكون حجم الأصول غير الكفؤة الموجودة لدى البنك كبيراً، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (إعلام، دراسات) على أن هناك

مؤشرات ذعر (تجميد ودائع، غلق بنوك، ضمان ودائع، وجود مخططات إنقاذ حكومية للبنوك) (قدي، 2009: 9). ومدى تطبيق الشروط الرقابية والإشرافية، وما يلي ذلك من مشكلات في توافر السيولة.

أن 56 % من الأزمات البنكية تتبع مباشرة بأزمات أخرى، منها أزمة الصرف وأزمة ميزان المدفوعات بسبب تدهور الصادرات، وهذا يرجع أساسا إلى التحرير المالي، وعمليات العولمة التي ينتج عنها(عبد الحفيظ،1999: 39):

1. ارتفاع سريع للقروض البنكية وللكتلة النقدية، مما يؤدي إلى التضخم وبروز الفقاعات المضاربية.
2. تقييم مرتفع للعملة الذي يعرقل الصادرات، ويبطئ من النمو، ويرفع نسبة البطالة.

أزمة العملة وأسعار الصرف (أزمة ميزان المدفوعات)

تنجم هذه الأزمة عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها، كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة، وقد يقود الأمر إلى انهيار جوهري لسعر العملة (Dittmer, 2007: 829).

ومع أن القرارات المتعلقة بتعويم العملة أو خفض سعر صرف العملة هي قرارات تتخذها السلطات النقدية في الدولة بصورة طوعية، غير أن هذه القرارات تكون قرارات مهمة وجوهرية في كثير من الظروف، خصوصا في حالة القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي، وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجة (Kim & Rousseau,2007:524).

إن هذا النوع من الأزمات قد يؤدي إلى بعض التأثيرات على القطاعات الأخرى، وقد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وإلى انكماش قد يقود إلى الكساد.

أزمة الركود:

ومصدرها قطاع الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج)، ومنشأها محلي، وتنتج عادة من مشكلات متعلقة بتباطؤ معدل النمو الاقتصادي، أو ارتفاع معدلات التضخم وأسعار المواد الأولية، أو ضعف السيولة المحلية.

أزمة النظام المالي العالمي:

ومصدرها القطاع المالي الدولي، وهي ذات منشأ خارجي (دولي) وليست محلية، و يتفاوت مدى التأثر بهذه الأزمة وفقا لمعايير منها:

درجة الانفتاح الاقتصادي للدول، وارتفاع درجة التكامل المالي مع المؤسسات الدولية، والترابط المشترك مع الأسواق المالية الدولية.

وإذا أسقطنا هذه المفاهيم المتعلقة بالأزمات الاقتصادية على واقع الأزمة الحالية لنقول: إن النمط الخامس (أزمة النظام المالي الدولي) هو النوع الذي تعيشه جميع اقتصاديات العالم على نحو متفاوت عدا الولايات المتحدة الأمريكية (مركز الأزمة) التي ينحصر تحليل أزمتها المالية في الأنواع الأربعة المذكورة أعلاه. تاريخيا،و قبل حدوث أزمة الرهن العقاري كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعيش عجزا متناميا في الميزانية الحكومية بدءا من عام 2001م نتيجة الإنفاق الحكومي العسكري، إذ بلغ هذا العجز ذروته في عام 2003 مع دخول القوات الأمريكية للعراق ليقارب 529.8 مليار دولار أمريكي، وهو ما نسبته 4.8 % من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، وأسهم بعد ذلك انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في إنعاش قطاع الصادرات في الولايات المتحدة ليخفض جزءا من وطأة عجز الميزانية العامة ابتداء من عام 2004 م، ولجأت الحكومة لتمويل هذا العجز بالاقتراض بشكل مفرط أوصل إجمالي الدين العام إلى ما يقارب 7.9 تريليون دولار أميركي بنهاية عام 2005م، أي أن الولايات المتحدة كانت حينها مدينة بما يقارب 60.9 % من إجمالي ناتجها المحلي.

ولكن الأسوأ لم يأت بعد في نظر بعض المحللين، حيث قدر صندوق النقد الدولي إجمالي حجم الدين العام على الحكومة الأمريكية بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2008م وهذا الرقم يمثل ما يقارب 61.5 % من حجم الناتج المحلي المتوقع للعام نفسه، وهو مرشح ليبلغ نحو 9.5 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام

2009 م بنسبة تقارب 65.4% من إجمالي الناتج المحلي. ولعل ما يدعم هذه التقديرات هو التوجه الحكومي الأخير نحو المزيد من البرامج المالية لإنقاذ كبرى شركات الاقتصاد الأمريكي في قطاعيه المالي و الحقيقي، مما يتطلب ميزانية ضخمة تدعو إلى مزيد من الاقتراض، بالإضافة إلى الضغوط الكبيرة في سوق الصرف الأجنبي على الدولار الأمريكي التي قد تدفع به إلى مزيد الهبوط في ظل توجه البنك الفيدرالي إلى خفض سعر الفائدة أملا في أن يسهم ذلك في ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد، مما يعني أن الاقتصاد الأمريكي قد يكون مقبلاً بشكل قياسي على أزمة في ميزان المدفوعات نتيجة تهاوي سعر صرف الدولار الأمريكي مع استمرارية وتنامي عجز الميزانية الحكومية.

4.3 أسباب حدوث الأزمات المالية العالمية:

أزمة الرهن العقاري:

تفاعلت أزمة الرهن العقاري، وتوسعت في القروض، وعجز المقترضون عن السداد، فأفلست كبرى البنوك والمؤسسات المالية في أمريكا أو كادت، وبسبب كثافة الدعاية لسوق الرهن العقاري في أمريكا، وللأرباح الوفيرة المتوقعة وفق أرباب صناعة الإعلان**،** حيث قامت البنوك الأمريكية بإقراض شركات المقاولات، وتهافت المستهلكون على شراء عقارات تفوق مقدرتهم المالية، وأسقطت البنوك الممولة لوائحها وأصبحت تمول في بعض الأحيان 95% و100% من القيمة فيها للعقارات، وغضت الطرف عن الضمانات والحدود الائتمانية القصوى المسموح بها **(**عثمان، 2009: 7).

عدم الرقابة على الجهات المقرضة:

مما أدى إلى تلاعب بعض مديري الشركات، حيث أن عمولات هؤلاء المديرين كانت مرتفعة جدا، ولا تعبر عن الأداء التشغيلي للشركات التي يتولون إدارتها والمشكلة هنا إدارية ومحاسبية، إذ أن الأمر يتطلب وجود سلطات رقابية شديدة وهيئات مختصة مستقلة تتولى عملية إعادة الأصول بناء على دراسات واقعية تصف

الوضع الحقيقي للشركات، بناء على القوائم المالية والميزانيات لسنوات عديدة ومستوى النشاط الاقتصادي وحجمه لهذه الشركات في السوق (عباد، 2009).

عدم استقرار الاقتصاد الكلي والذي يتفرع عنه ما يلي:

أ. التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض، وتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. تقلبات أسعار الصرف الحقيقية، إذ تعد من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي التي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، وكذلك عد الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث التبادل التجاري، وأيضا التقلبات في شروط الأزمات المالية في العديد من دول العالم النامي (البيلاوي، 2009).

اضطرابات القطاع المالي:

شغل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية، والذي يتواكب مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر.

ومن بوادر هذا الاضطراب عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف، حيث يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف، خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كـاف مـن الـسيولة لمواجهـة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون أسعار الفائدة العالمية مرتفعـة وأكثـر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عاليـة وسـعر الصرف ثابت، مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقـد يتعـرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعـدم الـتلاؤم أيـضا بالنسبة لفترات الاستحقاق (عثمان، 2008).

يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على استخدام نظام المشتقات المالية

المشتقات هي أدوات مالية تستخدم للمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية وتشمل أيضا العقود الآجلة والمبادلات، تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى أن معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك على شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، ينهار كل شيء، وتحدث الأزمة المالية (شابرا، 2009: 32).

يعد التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب المكشوف)

تحمل صاحبها تكاليفا عالية، وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات، وقادت إلى خلل في ميزانية البيت،وكانت سببا في أزمة بعض البنوك**(**عباد، 2009**)**.

من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية

تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلا، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة الملائمة. خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية كسعر الفائدة، وسعر الصرف وغيرها، وقد يرافق ذلك انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في إدارة المنشآت، أو المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب **(**البيلاوي، 2009).

طغيان العمليات والمنتجات

مثل المشتقات المالية التي لا تخضع للرقابة من قبل الأجهزة المختصة، مما جعل ممارسات كثيرة تتعثر وتسبب كوارث من غير أن تكون هناك ُنذر أو مؤشرات تساهم في التقاط شررها قبل تفاقم وضعها(الصوراني، 2009).

الزيادة المفرطة في منح الائتمان وخلق النقود

من لا شيء واستحداث وسائل كثيرة للدفع مثل بطاقات الائتمان، مما ساهم في ازدياد الفجوة بين الجانب المالي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد، مما جعل القطاع المالي هو المهيمن والمتحكم، بل المسير كما هو الشأن في تكرار هذه الأزمات (عبد المعبود، 2008).

اضطرابات أسواق المال

وخاصة في تسعينيات القرن الماضي الذي وصف بعشرية المضاربة (المجازفة أو القمار) على أسواق المال والعملات.

وهناك من يضيف إلى هذه الأسباب، الأسباب التالية (شحاته، 2009):

أ- غياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن الخسائر أدى إلى أن تراكم هذا الحجم الهائل، فلو أن القوائم المالية لهذه المؤسسات المالية والبنوك العالمية كانت تعد طبقًا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وأن مراجعي الحسابات كانوا يعطون تقارير محايدة بأن القوائم المالية تظهر بعدل المراكز المالية لهذه المنشآت، لما حصلت هذه المفاجآت.

ب- غياب دور المراجعين الداخلين والخارجيين على السواء في التنبيه والتحذير عما كان يدور داخل المؤسسات المالية من التمادي في التلاعب بأصولها، رغم أن مهمتهم الأولى هي حماية تلك الأصول، والتأكد من أن لدى المؤسسات من أساليب الحماية وإجراءات السلامة ما يضمن على الدوام توافر عناصر الاطمئنان لكل من يتعامل مع هذه المؤسسات.

1. انشغال الإدارة الأمريكية بالسياسات الخارجية والهيمنة العدوانية وإهمالها للوضع الداخلي.
2. توظيف الموارد الاقتصادية الأمريكية بما يخدم سياساتها وهيمنتها الخارجية، وذلك على حساب إهمال المراقبة والمتابعة لأحوال الأوضاع الداخلية المالية والاقتصادية.
3. التطور التكنولوجي أدى إلى توسع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا على سبيل المثال مسئولا عن نصف النمو

الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي العقاري في أمريكا حتى عام 2006، وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة، وليس على الاقتصاد الحقيقي، وإن ظاهرة سيطرة الطبقة المالية المصرفية حولتها من "نظام" اقتصادي يستند إلى قواعد تنظيمية واضحة إلى "فوضى تقوم على مبدأ" المخاطرة الكبيرة لتحقيق الأرباح الكبيرة ".

5.3 عرض بعض الأزمات المالية:

شهدت الأسواق المالية العالمية خلال القرن العشرين انهيارات كبيرة تسببت في حدوث أزمات مالية تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها، وفيما يلي نستعرض مختلف الأزمات ضمن النقاط التالية:

الأزمة الاقتصادية الأولى 1929

شهدت العلاقات النقدية والمالية الدولية استقرارا نسبيا بعد تجاوز الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال فترة الحرب العالمية الأولى، ومع استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك منذ عام 1924م على مدى خمس سنوات متتالية أين وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 أكتوبر 1929م حيث سجل مؤشر داوجونز ارتفاعا كبيرا، إذ انتقل من 110 نقطة إلى 300 نقطة بنسبة 273 % مما أدى إلى حدوث أزمة حقيقية بخسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق المالية بحوالي 200 مليار دولار، وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد، وتميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية (عطوان، 2000: 100-103):

1. زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله.
2. كانت لها صفة الدورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.
3. استمرارها لفترة طويلة نسبيا.
4. عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة انخفضت الودائع لدى البنوك ب 33 %،كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد

البنوك المفلسة من عام 1929 إلى 1933 أكثر من عشرة ألاف بنك، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية.

5. الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك انجلترا خلال الفترة 1930-1933م بحدود 3.1 % مقابل 5.5 % في عام 1929، ويرجع سبب ارتفاع أسعار الفائدة مع بداية الأزمة إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، فالمستويات المتدنية لأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض، مما كان يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.
6. اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير.
7. التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي انجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931م، مما نتج عنه تدهور قيمة الجنيه الإسترليني، كما تسببت الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسة الدولية بنسبة من50%-84%.
8. توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا و النمسا.

وتعود أسباب أزمة 1929 إلى جملة من الانحرافات الحاصلة في الأسواق الدولية وتتلخص أساسا فيما يلي(عطوان، 2000: 103):

1. ضآلة نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي بنسبة 10 %، وباعتبار المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم،مما أدى إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي.
2. البيع على المكشوف من طرف المضاربين للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش ربح.
3. الممارسات غير الأخلاقية، واستغلال ثقة العملاء، والتلاعب في أسعار الأوراق المالية.

أزمات الثمانينات:

خلال الثمانينات حدثت أزمتان متتاليتان هما: أزمة 1987،1989 ويعود السبب الأساس لنشوئهما في تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال

التوازن بين العرض والطلب، وفيما يلي نتناول أهم أسباب الأزمتين وتداعياتهما ضمن النقاط التالية:

أولا: أزمة 1987 "أزمة الاثنين الأسود":

عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987 انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية صاحبه اندفاع المستثمرين إلى بيع أسهمهم، مما أدى إلى انخفاض مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، مما أثر على باقي البورصات العالمية، وكانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك سجل انخفاض قدره 800 بليون دولار بنسبة 26 %، ولندن 22 %، وطوكيو17 %، وفي بورصة فرانكفورت 15 %، في أمستردام 12% (الموسوي، 1990: 78).

وتعود أسباب الأزمة إلى انهيار أسعار 30 نوعا من أسهم أشهر الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فقد مؤشر داوجونز نسبة 21.6 % من مستواه السابق، وانخفضت أسعار أسهم بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض والطلب الناشئ من جراء كثرة أوامر البيع بشكل واسع.

وتتلخص أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث أزمة الاثنين الأسود في النقاط التالية:

1. نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذل،حيث بلغ ذروته سنة 1987
2. قوة ارتباط الأسواق المالية فيما بينها.
3. ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية.
4. تنوع الأصول المتعامل بها.
5. استخدام أحدث الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات، فساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر.
6. قوة العلاقات النقدية والمالية،فكانت من أهم قنوات انتقال الأزمة، ومثال ذلك تداول العملات الرئيسة كالدولار تسببت تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.
7. التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق المالية.

ثانياً أزمة 1989:

بدأت آثار الأزمة في شهر سبتمبر 1989م عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع 5% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي "البنك الاحتياطي،% أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 9 الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي 13 أكتوبر 1989م انخفض مؤشر داوجونز بنسبة 190 نقطة، أي بمقداره 7%، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضاع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة.

وتختلف أزمة 1989م بالمقارنة بأزمة أكتوبر 1987م لأسباب عديدة أهمها (عطوان، 2000: 220-223):

1. تحسن الظروف الاقتصادية، وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.
2. نظرا لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات وتحسن أرباحها)، ولم تكن هناك دوافع لبيع الأسهم، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا، وبعيدة عن أحداث تدهور في الأسعار.
3. اقتصار بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار، دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم العمليات ونطاقها، ومن ثم عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.
4. عدم وجود توقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.
5. إن إسراع المستثمرين عام 1987م لبيع أسهمهم تسبب فعلا في انخفاض الأسعار، أما عام 1989م فقد فضل المستثمرون عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار.
6. اتسم موقف الحكومة الأمريكية باللامبالاة في أزمة أكتوبر 1987م، مما أثر سلبا وزاد في تفاقم الأزمة، على خلاف عام 1989م حيث سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهو ما ساعد على احتواء الأزمة.

أزمة الأسواق المالية الناشئة:

شهدت فترة التسعينات العديد من الأزمات منها الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق المالية الناشئة كالمكسيك، والأرجنتين، وفنزويلا...، ويقصد بالأسواق الناشئة على أنه أسواق مالية لبلدان تعودت على تلقي تدفقات رؤوس أموال خارجية ضخمة لفترة طويلة، فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية واستجابة وأشد حساسية لآليات السوق، ومع توقف هذه التدفقات النقدية حدثت الأزمة المالية، وأصبح الاقتصاد يواجه التزامات وديونا مالية، وفيما يلي نأخذ نموذجا من هذه الأزمة، ونقدم شرحا لأزمة المكسيك ضمن النقطة التالية:

أزمة المكسيك:

حدثت أزمة المكسيك سنة 1994م بعد عجز ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أدى إلى عجز المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، مما نتج عنه انخفاض أسعار صرف العملة2005م مقارنة بسنة 1994م، وتعود الأسباب الرئيسة لتفاقم أزمة سعر الوطنية "البيزو" بنسبة 40 % في 31 الصرف المكسيكي إلى النقاط التالية (كورتل وزريق، 2008: 6):

1. تقييم العملة الوطنية بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية.
2. إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي.
3. التوسع في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم عملة البيزو.
4. ارتفاع أسعار الفائدة، وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل، والتوسع في منح الائتمان من قبل البنوك، وهي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، والتي دفعت بالحكومة المكسيكية إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية للمحافظة على استقرار العملة.

أزمة جنوب شرق آسيا:

شكل النموذج التنموي الأسيوي مثالا نال إعجاب الكثير من الاقتصاديين، وهو ما شجعهم على الاستثمار فيها، وقد عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997م كأزمة اندونيسيا عام 1978م، وكوريا عام 1980...، إلا أن أزمة 1997 م كانت من أخطرها، وتعود أسبابها إلى تجاهل حكومات دول اندونيسيا، تايلاند، كوريا، ماليزيا للمشاكل المالية التي تتفاقم نتيجة ثقتهم في الأداء الاقتصادي المتميز، مما سبب لها أزمة سعر صرف حقيقية سنة 1997م حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة، وتدنت الأرباح في أسواق الأسهم، مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200 % من السعر السابق، مما دفع بالمستثمرين للتخلص من الأوراق المالية التي لديهم والاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25%-50% أسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية، عندما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض العملة الوطنية "البات" وذلك بعرض كمية كبيرة منها للبيع، مما أضعف من قدرة الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل الاحتياطي، خاصة بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق، ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا بانهيار عملتها بنسبة 17.8 % في 15-09-1997م مقارنة بسنة 1996م، أما تايوان فرغم محافظتها على مستوى عملتها، إلا أنه انخفض مؤشر سوق المال فيها بنحو 20 %، وكذلك الأمر لهونج كونج التي امتدت الأزمة إليها، مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200 % فحدث تحول ضخم ورهيب للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم والسندات، وأثر بدوره سلبا على أسواق الدول المتقدمة كبورصة نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت، وطوكيو(كورتل وزريق، 2008: 8).

أزمة الرهن العقاري:

يواجه الاقتصاد العالمي في الفترة الراهنة أزمة مالية حقيقية عصفت بالأسواق المالية الدولية والوطنية، وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة 1929م، وتعود بداية الأزمة إلى أغسطس/آب سنة 2007 عبر ما يسمى ب"أزمة الرهن العقاري" أو "القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير" حين توسعت المؤسسات المالية الأميركية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات،وارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من 64 % سنة 1996 إلى 69,2 % سنة 2004م وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة 1977م والذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع، ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية، وذلك أثر سلبا على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها، وتدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك، إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية(الشيخ، 2007).

بلغ عدد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالي 120 مؤسسة مالية منها إفلاس مؤسستي"ليمان برذرز"، حافة" AIG American International Group" "ميرل لينش"، ووصلت أكبر مؤسسة تأمين أمريكية الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية والاحتياطي الأمريكي الفيدرالي لإنقاذها، ويكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي فقط حتى تاريخه حوالي 1000 مليار دولار،مما استدعى تدخلا مباشرا من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة، وخصصت مبالغ ضخمة لتجاوزها قدرت بحوالي 800 مليار دولار، ويقدر مجموع ما ضخه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حتى الآن حوالي 180 مليار دولار، كما قامت الخزانة الأمريكية بطرح سندات خزينة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية (الحسين، 2008).

وساهم تحرير أسواق التمويل العقاري بإلغاء الحد الأقصى للإقراض، ولأسعار الفائدة على الودائع، وإلغاء القيود على الائتمان في فتح المجال لزيادة التنافس بين البنوك والمؤسسات وسرعة نمو الائتمان العقاري، وتتميز أسواق الرهن العقاري بمجموعة من الخصائص تتمثل في النقاط التالية (حشاد، 2008):

1. نسبة القرض إلى القيمة أي نسبة القرض العقاري إلى قيمة السكن مدة القرض، : فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد، بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين، المقصود بخدمة الدين سداد القسط مضافا إليه الفائدة المستحقة إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها.
2. إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة السكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم، فإمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للسكن تسمح للجمهور بالاستفادة مباشرة من ثرواتهم السكنية، والحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار السكنات، وتتسبب رسوم السداد المبكر في تقييد قدرتهم على إعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة.
3. إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية، فكلما ازداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية، سيجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التمويل عبر أسواق رأس المال، وتقديم القروض للجمهور إذا ما تساوت الشروط الأخرى (حشاد، 2008).

من كل ذلك قد يبدو أن حلقات الأزمة بدأت في أزمة الرهن العقاري،ومن ثم أزمة البورصات، ومن ثم أزمة السيولة، ومن ثم الأزمة الاقتصادية، وإن كانت أزمة الرهن العقاري هي الشرارة التي فجرت الأزمة،إلا أنه في حقيقة الأمر تكمن الأسباب في فلسفة النظام ومخرجاته، وهنا تجدر الإشارة إلى الآتي (المومني، 2010: 780-783):

1- إقصاء الدولة وعدم تدخلها في الشؤون الاقتصادية، والاعتماد على السوق وآليـة اليد الخفية هي سبب رئيس في ظهور هذه الأزمة. ونجاح التدخل الحكـومي فـي تجاوز أزمة عام 1929م، دفع بزعماء العالم الرأسمالي يطالبون بتدخل الدولة من

جديد، بالرغم أنها مناقضة لأساس هام في النظام الرأسـمالي، وهكـذا نجـد أن الحكومة الأمريكية أصبحت تشتري البنوك وشركات التأمين وغيرها، مما يؤكـد للجميع أن نظام السوق غير مقدس، وهو بحاجة إلى إعادة بناء حسب قواعد عادلة وجديدة.

2- التعامل المفرط بالفائدة: كما معلوم أن النظام الرأسمالي يقوم على آلية الفائدة، ويعد سعر الفائدة المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، وإلغاؤه يعني اضمحلال الاقتصاد وانكماشه. وما أكدته الأزمة المالية عكس ذلك تماما، وقد أكـد ذلـك مـن قبـل الاقتصادي المعروف كينز حينما قال:" إن معـدل سـعر الفائـدة يعـوق النمـو الاقتصادي؛ لأنه يعطل حركة الأموال نحو الاستثمار في حرية وانطـلاق، فـإن أمكن إزالة هذا العائق، فإن رأس المال سيتحرك وينمو بسرعة".

3-الاستهلاك المفرط: لقد أشار روستو إلـى مراحـل النمـو والتطور،وجعـل مـن الاستهلاك العظيم أو المفر ط المرحلة الأخيرة التي تتوج مراحل التطور السابقة، وهكذا نلحظ أن المجتمعات الغربية تتسابق في ذلك كونه مقياسا للسعادة، وفي حال وجود الرغبة في الاستهلاك وغياب القدرة عليه، يأتي دور البنوك لتـوفير المـال اللازم من خلال الفائدة، وبذلك تتحقق مصلحة المستهلك والمنتج والمقرض، و إن الإفراط في الائتمان دون ضمانات كان سبب رئيس في الأزمة.

4-المضاربات: لقد أصبحت المضاربات تجري بحجوم خياليـة ضـمن إطـار مـن التعاملات تحت مسميات مختلفة، مثل: نظام الهـامش والمـشتقات والتحوطـات والخيارات والمستقبليات...، وهذا أدى إلى تضخم ما يسمى بالاقتصاد الرمـزي أو الوهمي على حساب الاقتصاد الحقيقي المرتبط بالإنتـاج والاسـتثمار والعمـل. وللأسف الشديد إن المؤسسات المالية المتسببة في المشكلة هي نفسها تلقى الـدعم من أمريكا ودول أوروبا،مما سيضخم من حجم الاقتصاد الرمـزي، ويقلـل مـن الحقيقي، مما سيكون له أثار هامة على خفض معدلات النمو في الإنتاج والتشغيل، ومن ثم سيدفع في الاقتصاد نحو الركود والكساد.

5-المصالح المادية وغياب القيم والأخلاق فـي التعامـل المـالي: الكثيـر يعتقـد أن التعاملات المادية محكومة بنظم وقواعد وشروط محددة، ولا علاقة لها بـالأخلاق

والقيم إطلاقا. وما يجري من تعاملات تجدها حبلى بكل ما هـو غيـر أخلاقـي، كالجشع، وعدم كفاءة الإدارة، والإهمال، والغش والاحتكار، والتزويـر والفائـدة المرتفعة، والإسراف والتبذير، والرشوة، وكلها أسهمت في تلك الأزمة.

6-الاهتمام بالسياسة الخارجية: لقد شهد العالم العديد من الأزمات السياسية خاصة بعد عام 1999م. وقد رفعت الإدارة الأمريكية شعار الحرب على الإرهاب ودعمها بذلك العديد من دول أوروبا وغيرها.

6.3 مظاهر الأزمة المالية العالمية:

تبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي تهدد بالاقتصاد الأمريكي والعالمي، ويمكن إيجازها ضمن النقاط التالية (كورتل وزريق، 2008: 11):

1. إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنكا، من بينها "بنك إندي ماك" الذي يـستحوذ 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار، ومـن المتوقـع مـع منتصف عام 2009م غلق ما يقرب 110 بنك تقدر قيمة أصولها بحـوالي 850 مليار دولار.
2. تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطـاع المـصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراب وخلل في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية ل 8 مؤسسات مالية عالمية بحـوالي 574 مليار دولار خلال العام.
3. ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحـو 6.6 تريليـون دولار، بلغـت ديـون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعـادل 39 تريليون دولار،أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمـالي، كمـا بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4 %.
4. تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1,4 % سنة 2008 إلى حـدود 0,3 % سنة 2009م مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنميـة الاقتـصادية أن

تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 0,9 %، مقابـل 0,1 % لليابان، و 0,5 % لأوروبا.

5. تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول"أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل.
6. إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا،كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي.
7. التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك.
8. انخفاض حاد في مبيعـات الـسيارات، وعلـى رأسـها أكبـر المجموعـات الأمريكية"فورد"، "جنرال موتورز" هذه الأخيرة التي هي على وشك الإفلاس وهو ما يهدد بمليوني عامل.

الفصل الرابع

أثر الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية

تمهيد

انعكست تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول، وتأثرت منها الدول العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن البلدان العربية ليست بمنأى عن امتدادات الأزمة المالية العالمية إلى اقتصادها، وأن الأزمة ستؤثر سلباً في البلدان العربية في المدى المتوسط،لأن هذه البلدان- كما يرى الخبراء- جزء من الاقتصاد العالمي، بل إنها في واقع الأمر قد تأثرت فعلاً، ومدى تأثرها يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية والمالية ودرجة ارتباطها وانكشافها على العالم الخارجي، ويرى الخبراء الاقتصاديون أن الدول العربية الفقيرة ستكون أكثر تضرراً؛ لأن حدة الفقر فيها ستزداد، وخصوصا على مستوى القطاع غير المنظم الذي يبلغ في بعض الدول نحو 90% بالمائة من حجم النشاط الاقتصادي (مراد، 2010: 18).

1.4 طبيعة الاقتصاد العربي

انعكست الأزمة الاقتصادية على معظم اقتصاديات دول العالم. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل لما يلي(الاسرج، 2009: 15):

(أ) تعتمد الكثير من الدول العربية على صادرات المواد الخام المعدنية وبالذات البترول والفوسفات، ولقد انخفضت أسعار هذه المواد في أشهر قليلة وبمعدلات قياسية، وانخفض الطلب العالمي أيضا على صادرات القطن والمنسوجات التي تمثل نسبة لا يستهان بها من صادرات دول وادي النيل وتونس وسوريا.

(ب) تأثرت بعض الدول العربية من تراجع الطلب العقاري وبالذات في دول الخليج العربي، والأردن ومصر.

(ج) تراجع الطلب على صناعة النقل والسياحة العالمية، مما يهدد عائدات السياحة إلى الدول العربية، ورسوم المرور في الأجواء العربية وفي قناة السويس. وقد سببت أزمة الثقة في المستقبل الاقتصادي لانهيار غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية، حيث انخفض مؤشر البورصات العربية بما يزيد على 55 % في عام 2008 في سوق القاهرة وعمان، وبنسبة أكبر في سوق دبي، بينما لم تتأثر كثيرا أسواق تونس والدار البيضاء لأسباب منها قلة نصيب الأجانب في تلك البورصات.

(د) إلى جانب توقعات زيادة البطالة المحلية لانخفاض الإنتاج والتشغيل في القطاعات الإنتاجية، ومن المتوقع كذلك تراجع فرص عمل العمالة العربية في كافة الأسواق المستقبلة للعمالة.

(ه) في ظل الفائدة صفر على الدولار والذي فرض لتمويل الخطط التحفيزية للانتعاش الاقتصادي، فإن جميع الدول النامية ومنها الدول العربية تشارك في تحمل تكاليفها بقيمة ما تملكه من احتياطيات للنقد الأجنبي، بمعنى أن هذه الاحتياطيات خرجت تماما من دائرة الاستثمارات ذات العائد مهما كان بسيطا وقليلا، ويعني أن هذه الاحتياطيات أصبحت عرضة للتآكل في ظل معدلات التضخم العالمية، وفي ظل تقلبات أسعار الصرف للعملات الدولية، مما يجعلها عرضة للتجميد القسري فعليا في ظل عدم توافر البدائل الآمنة لدى البنوك المركزية للدول العربية، ويؤدي ذلك واقعيا وعمليا إلى الانتقاص من قيمة المال والانتقاص من حقوق أصحاب هذا المال،نتيجة لسياسات نقدية أصدرتها البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى لمصالحها المباشرة. ولابد أن تصنع الفائدة صفر خللا ضخما للتنمية على امتداد الدول النامية، وتتسبب واقعيا في الإضرار الشديد بالقدرات التنافسية لاقتصاديات الدول النامية في مواجهة الاقتصاديات المتقدمة في ظل ضخامة التزامات الأسواق الناشئة للمستثمرين الأجانب، وهي التزامات تتحمل بفوائد عالية ويتم سداد عائدات مرتفعة مقابلها، سواء كانت التزامات علي القطاع أو حتى التزامات علي الدول في صورة سندات سيادية مطروحة بالعملات الأجنبية في الأسواق الدولية، وهي جميعا لن تستفيد بصورة عامة من الفائدة

صفر، وتقدر التزامات الأسواق الناشئة للمستثمرين الأجانب بنحو 5 تريليونات دولار في شكل أوراق مالية وديون مع نهاية عام 2007 تمثل نحو 40 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، وكانت نسبتها لا تتعدى 22 % عام 2002 (غيث، 2008)

من هنا يمكن التمييز بين مجموعتين اقتصاديتين: مجموعة الدول النفطية، ومجموعة الدول غير النفطية.

مجموعة الدول النفطية:

وتضم هذه المجموعة، بشكل أساس، تسع دول عربية هي: دول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان، البحرين)، إضافة إلى العراق وليبيا والجزائر. فالعراق بعد احتلاله من أميركا في نيسان/ أبريل 2003م، بات في مرحلة ما قبل الدولة بسبب التدمير الذي لحق بمؤسساته الاقتصادية وهياكله الإنتاجية**،** وبسبب معاناته مديونية عالية قُدرت حتى آب/ أغسطس 2008م، بنحو 80 مليار دولار(بلقاسم، 2008)**.**

وبشأن ليبيا، وعلى الرغم من سيادة نمط الاقتصاد النفطي فيها(محرر المستقبل العربي، 2009: 245)**،** إلا أنها تمثل حالة انسحاب من الاقتصاد العربي، وتتجه أكثر فأكثر إلى أن تكون جزءا من الفضاء الاقتصادي الإفريقي.

أما الجزائر فهي على الرغم من كونها دولة نفطية إذ احتلت العام 2007 المرتبة السادسة عربيا على صعيد الإنتاج اليومي (حوالي 1.4 مليون برميل)، والمرتبة الأولى على صعيد إنتاج الغاز (أكثر من 88 مليار متر مكعب للعام 2006)، إلا أنها في سياستها الاقتصادية اعتمدت الجمع بين نمط الاقتصاد النفطي ونمط التنوع الاقتصادي الذي يسعى إلى تطوير قطاعات إنتاج بديلة، لا سيما أن الاحتياطي الجزائري من النفط المقدر للعام 2007م لا يتجاوز كثيرا 12 مليار برميل أي أن عمر النفط الجزائري لن يطول أكثر من 23 سنة(محرر المستقبل العربي، 2009: 250)**،** دول مجلس التعاون الخليجي: وهي دول تتمتع بأهمية اقتصادية إستراتيجية، حيث تمثل مركز الثقل النفطي العالمي، فالعام 2007م بلغ إنتاجها اليومي أكثر من 15.6 مليون برميل من مجموع 86 مليون برميل على المستوى العالمي أي بنسبة فاقت 18%

زيادة على امتلاكها لأكبر احتياطي نفطي في العالم، إذ قدر حتى نهاية العام 2007 بنحو 484.5 مليار برميل أي ما يعادل قرابة 37% من احتياطي العالم (محرر المستقبل العربي، 2009: 249).

أبرز سمات الاقتصاد الخليجي هي الآتية:

1- مركزية النفط في البيان الاقتصادي العام:

سجلت عوائد الصادرات النفطية قرابة 114 مليار دولار، أي بنسبة تجاوزت 33% من إجمالي الناتج المحلي البالغ حوالي 341 مليار دولار للعام 2003 (جامعة الدول العربية، 2005)، والعام 2007 ارتفعت العوائد النفطية الخليجية إلى 364 مليار دولار (محرر المستقبل العربي،2009: 252). بسبب الطفرة السعرية التي شهدتها السوق النفطية بعد العام 2003، حيث سجل السعر الفوري لسلة خامات أوبك 36 دولارا العام 2004، 69 دولارا العام 2007م، ووصل إلى أكثر من 140 دولارا في أيار/مايو 2008.

هذا، وتكمن المساهمة النسبية العالية للعائد النفطي الخليجي إلى إجمالي الناتج المحلي من خلال الارتباط الوثيق للقسم الأعظم من الصادرات الخليجية بالنفط ومشتقاته. فالعام 2005 سجلت المساهمات النفطية ما نسبته 92.7% من ناتج الصناعة الاستخراجية، كما أن الصناعة التحويلية في الخليج تعتمد بشكل أساس على صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك بأكبر نسبة(الاسرج،2009: 59). أما مساهمات قطاع الزراعة في الناتج المحلي لدول مجلس التعاون فهي متدنية للغاية إذ تصل إلى 1.3% في قطر، و0.5% في الكويت، و0.6% في البحرين، و2% في عمان، و3.2% في الإمارات و4.5% في السعودية(الشبيبي، 2009: 59).

2- اقتصاد معدلات نمو عالية:

ومرة أخرى يتعلق الأمر بالنفط: ارتفاع أسعاره من جهة، وزيادة الطلب العالمي عليه من جهة أخرى، فخلال عشر سنوات (1995-2005) سجلت الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي معدلات النمو الآتية:

الجدول رقم (1)

متوسطات النمو السنوي للصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي (1995-2005)

الدولة معدل النمو (بالمئة)	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
	13	8	12	11	18	12

المصدر (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 2006)

3- اقتصاد دخل فردي مرتفع

يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي تصدره الأمانة العامة في جامعة الدول العربية كدورية سنوية، إلى أن الناتج القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الدخل الحسابي للفرد في هذه الدول قد سجلا للعام 2006 الأرقام المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2)

الناتج القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الدخل الحسابي للفرد حسب الدولة

الدولة	السكان (مليون نسمة) 2006	معدل النمو السنوي (%) 2000-2006	الناتج القومي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج (بالدولار)	معدل نمو نصيب الفرد 2005-2006 (%)
الإمارات	**4.6**	**%5.9**	**103.5**	**23950**	**%3.4**
البحرين	**0.7**	**1.6**	**10.3**	**14370**	**5.3**
السعودية	**24**	**2.3**	**289.2**	**12510**	**3.8**
عمان	**2**	**1.2**	**23**	**9070**	**2.2**
قطر	**0.8**	**5.2**	**28.4(*)**	**35625**	**1.4**
الكويت	**3**	**2.9**	**77.7**	**30630**	**5.3**

المصدر(محرر المستقبل العربي، العدد 335، كانون الثاني/يناير 2007، 172).

إن الأرقام الواردة في الجدول تشير إلى ارتفاعات قياسية في أحجام الناتج القومي الإجمالي لأقطار مجلس التعاون الخليجي، وهي ارتفاعات تنعكس مباشرة على معدلات الدخل الفردي الذي يفوق ليس نظيره العالمي فحسب، وإنما أيضا الدخول الفردية في البلدان الصناعية المتقدمة نفسها.

4- استثمارات برؤوس أموال كبيرة

توفر البيانات الاستثمارية الخاصة بدول مجلس التعاون معطيات ذات دلالة عن أحجام رؤوس الأموال التي توظفها هذه الدول كاستثمارات حكومية، وخصوصا في أميركا وأوروبا وفي بلدان أجنبية وعربية أخرى.

في الكويت وصلت الكتلة المالية الموضوعة في الاستثمار في نهاية شهر آذار/ مارس 2007 إلى 61.4 مليار دينار كويتي (213 مليار دولار) مسجلة بذلك أعلى مستوى لها في تاريخ الدولة. ومن المعلوم أن هذه الكتلة مستثمرة بشكل أساس خارج الكويت عبر صندوقين تديرهما الحكومة،وهما "صندوق احتياط الأجيال القادمة" الذي تبلغ موجوداتها 174 مليار دولار، و"صندوق الاحتياط العام" بموجودات 39 مليار دولار.

وقد جاء في تقرير اقتصادي أعده المصرف السعودي- البريطاني (سابا) أن حجم الاستثمارات السعودية الخاصة في الولايات المتحدة يصل إلى نحو 420 مليار دولار حتى مطلع العام 2008م.

ومن جهتها ذكرت وكالة "رويترز" أن هيئة الاستثمار القطرية التي تدير استثمارات حجمها 60 مليار دولار لم تلبث أن اشترت حصصا في شركات خدمات مالية وتشييد في الولايات المتحدة وأوروبا.

وهناك تقديرات غربية لحجم الاستثمارات الخليجية تتفاوت بين 1058 و1478 مليار دولار للعام 2008، ومن المتوقع أن تشهد هذه الاستثمارات تصاعدا في أحجامها المليارية لتصل في خلال خمس سنوات قادمة، إلى ما بين 3 - 5 تريليونات من الدولارات (اليوسف، 2009: 76).

هذا، مع العلم أن أغلب الأرصدة الاستثمارية مستثمرة في الدول الغربية وخصوصا في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يضعها أمام مخاطر متزايدة في ظل عجز الميزان التجاري الأميركي، وما يعنيه ذلك من حتمية تراجع قيمة الدولار تحت ضغط الأزمة المالية الراهنة، والاضطراب الحاصل في أسواق المال وأسعار الأسهم ومؤشرات السقوط المتزايد في البورصات.

5- اقتصاد جاذب للعمالة الوافدة

تعد دول الخليج العربية من أكثر دول العالم اعتمادا على العمالة الوافدة من ثلاثة مصادر أساسية: البلدان العربية غير النفطية (مصر، تونس، لبنان، السودان، موريتانيا...)، والبلدان الآسيوية،وبلدان التكنولوجيا المتقدمة في أميركا وأوروبا واليابان وسواها.

بحسب تقديرات العام 2006، شكلت العمالة الوافدة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 31% من السكان و56% من إجمالي القوى العاملة. هذا مع العلم أن النسبة المشار إليها ليست واحدة في الدول الخليجية، فهي تراوح بين 80 - 90% في الإمارات و33% في عمان(اليوسف، 2009: 76-75).

وفي تقرير صادر عن اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي جاء أن حجم القوى العاملة الوافدة في الخليج بلغ 14 مليون عامل، يشكلون أكثر من 80% من حجم القوى العاملة في بعض الدول الخليجية. ورجح أن تتجاوز قيمة الأموال المرسلة من منطقة الخليج بواسطة هؤلاء الوافدين 25 مليار دولار سنويا.

إلا أن تداعيات الأزمة المالية العالمية ستنعكس مباشرة وبشكل سلبي، ليس فحسب على حجم العمالة الخليجية، وإنما أيضا على حجم التحويلات المالية التي كان يرسلها الوافدون إلى بلدانهم، والتي كانت تساهم نسبيا في مشاريع التنمية المختلفة فيها.

يعود هذا الاعتماد المفرط على القوى العاملة الوافدة إلى أسباب عديدة أبرزها: الندرة السكانية للدول الخليجية، ومحدودية القوى العاملة ذات المهارات العالية، وعدم إقبال المواطنين الأصليين على الأعمال المهنية؛ بسبب سيادة الريعية على الأنشطة الاقتصادية، كل ذلك ساعد على ارتفاع درجة اعتماد الدول الخليجية على العمالة الخارجية،من أجل تلبية حاجاتها من المهارات المختلفة والمتغيرة مع مستوى التنمية.

أما فيما يخص الاستثمارات العربية خصوصا الخليجية، فمن المتوقع أن تصل خسائر الأصول في صناديق الثروة السيادية الخليجية بنحو 450 مليار دولار بسبب التراجع في قيمة الحقائب الاستثمارية لتلك الصناديق، مما سيؤثر في أدائها خلال عام 2009م (أبو غزالة، 2009).

وجدير بالذكر، فإن الخسائر التي نجمت عن هذه الاستثمارات من جراء الأزمة، تتطلب من الدول الخليجية مراجعة سياسات واستراتيجيات استثمارها في الخارج على مستوى نوع الأصول المستثمر فيها، وكذلك القطاعات، والتوزيع الجغرافي لاستثمارات هذه الصناديق التي يبلغ الحجم الكلي لها نحو 1500 مليار دولار، تشكل 45% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم.

ويضيف صندوق أبو ظبي للاستثمار كأكبر الصناديق العالمية على الإطلاق برصيد إجمالي يبلغ حوالي 875 مليار دولار وفقا لتقديرات المؤسسات العالمية، فيما يمتلك صندوق الهيئة العامة للاستثمار الكويتي ثاني أكبر الصناديق الخليجية والرابع عالميا حوالي 250 مليار دولار(حسين، 2009: 32).

مجموعة الدول غير النفطية:

تتفاوت دول هذه المجموعة من حيث مستويات النمو الاقتصادي، فهناك دول متوسطة النمو قياسا على دخل حسابي للفرد يتجاوز الألف دولار سنويا كنصيب من الناتج الإجمالي المحلي، وهو حال كل من لبنان، تونس، الأردن، المغرب، سوريا ومصر(محرر المستقبل العربي، 2008: 235 - 236). وهناك دول متدنية الدخل قياسا على دخل فردي أقل من ألف دولار كنصيب سنوي من الناتج المحلي الإجمالي، وهو حال كل من اليمن، السودان، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر والصومال.

أبرز السمات الاقتصادية للمجموعة العربية غير النفطية هي الآتية:

1- تدني المردودية الإنتاجية على صورة غير تناسبية مع حجم الكتلة السكانية ومعدلات نموها المتزايدة. وتضم دول هذه المجموعة حوالي 68% من إجمالي السكان العرب مقابل 32% لدول المجموعة النفطية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا والجزائر(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006، 261).

تشهد دول المجموعة غير النفطية اختلالات عميقة بين قطاعات الإنتاج لجهة طغيان قطاع الخدمات على قطاعي الزراعة والصناعة(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2005: 250).

ومن ناحية أخرى، فإن البنية الاقتصادية لدول المجموعة تتميز بالسكون، إذ ما تزال القطاعات السلعية تهيمن على هذه البنية، وهناك سيطرة عالية لفروع الإنتاج الأولي ذي الطبيعة الاستخراجية الزراعية والصناعية، مقابل تدني مدخلات القطاعات التي تعتمد التكنولوجيا كمعرفة أساسية في الإنتاج، لا سيما الصناعي التحويلي منه. فحتى العام 2004 ظل قطاع الخدمات في لبنان يمثل 73% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 8% للزراعة و10% للصناعة الاستخراجية و9% للصناعة التحويلية. وفي جيبوتي احتل قطاع الخدمات 71%، وفي الأردن 59%، وفي سوريا 50% ومصر 45% **(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2005: 250).**

2- مديونية عالية: تعاني بلدان العجز الإقتصادي العربي مديونية تراكمية تركت تأثيراتها السلبية على مجمل السياسات الاتفاقية ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه صورة عن واقع المديونية العربية عشية انفجار الأزمة المالية العالمية وظهورها على شكل انكشاف حاد في أيلول/سبتمبر 2008م.

أ- مصر: وهي الدولة الوازنة عربيا على الصعيد السكاني، ارتفعت ديونها الخارجية من 2209.5 مليون دولار العام 1974، أي عام الانفتاح الاقتصادي الذي دشنه الرئيس الراحل أنور السادات مع الدول الغربية، إلى 36102 مليون دولار العام 1985. وبعد جملة تسهيلات من الدول الدائنة وبخاصة الولايات المتحدة والدول الخليجية تقديرا للموقف المصري في إبان أزمة - حرب الخليج الثانية (1990-1991)، انخفضت الديون المصرية خلال التسعينيات من القرن الماضي لتعود فتسجل 29187 مليون دولار العام 2000، وترتفع إلى 31383 مليونًا العام 2003**(** World Bank, 2006**)**. وفي حزيران/يونيو 2006 كان الرقم الإجمالي للدين المصري 29.6 مليار دولار أي ما يمثل 27.6% من إجمالي الناتج المحلي(محرر الإعمار والاقتصاد، 2007**)**.

ب- سوريا: انخفضت الديون من 20 مليار دولار العام 2000 إلى 5.3 مليار دولار العام 2007 وبنسبة بلغت 13% من الناتج المحلي الإجمالي(محرر الإعمار والاقتصاد، 2008**)**.

ج- الأردن: بلغ الرصيد الإجمالي للمديونية الأردنية العام 2007 حوالي 10.5 مليار دولار، توزعت بنسبة 68.8% دين خارجي مقابل 31.2% دين داخلي .

د- السودان: وصلت ديون السودان العام 2007 إلى نحو 27 مليار دولار أي ما يمثل حوالى 90% من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ قرابة 29.9 مليار دولار.

هـ- لبنان: سجلت الديون رقما قياسيا إذ وصلت إلى 46.9 مليار دولار حتى نهاية العام 2008 مع إنتاج إجمالي محلي بلغ حوالي 22.2 مليار دولار، وبذلك تكون نسبة الدين اللبناني إلى الناتج الإجمالي 211.25% (محرر الإعمار والاقتصاد، 2008).

و- الجزائر: وصلت المديونية الخارجية إلى 17.19 مليار دولار أي ما يعادل 16.8% من إجمالي الناتج المحلي؛ في حين سجلت خدمة الدين 5.84 مليار دولار أي ما يعادل 12.5% من إجمالي الصادرات ثم ارتفعت إلى 22.6% في نهاية العام 2006 (بلقاسم، 2008: 24).

ز- تونس: بلغت الديون العام 2006 نحو 18.4 مليار دولار، مقابل ناتج إجمالي محلي 28.7 مليار دولار. وبذلك تكون نسبة الديون إلى الناتج المحلي 64% (السعيدي، 2008: 23).

ح- المغرب: الديون 18.4 مليار دولار مع ناتج إجمالي 30.5 مليار دولار أي نسبة الديون إلى الناتج 60.3%.

ط- اليمن: وصلت الديون إلى 5.5 مليارات دولار؛ في حين لم يسجل ناتجها الإجمالي أكثر من 15.1 مليار دولار، وبذلك تكون نسبة الدين إلى الناتج حوالي 36.4%.

تركت المديونية العالية -ومعها خدمة الديون المترتبة عليها كفائدة سعرية -أعباء على الموازنات الحكومية في غير دولة عربية من دول العجز والمديونية العالية.

3- بلدان استقبال للمساعدات والاستثمارات الخارجية: تحولت بلدان المجموعة العربية غير النفطية إلى بلدان مستقبلة للمساعدات والاستثمارات الخارجية، ولما كانت هذه البلدان تعاني تعثرات في حراكها الاقتصادي بسبب جملة من الاختلالات في هياكلها الإنتاجية وفي سياساتها الاقتصادية، فإنها وجدت في الحصول على المساعدات والاستثمارات من الدول المانحة الخارجية العربية والأجنبية منها، ما يساعدها على القيام بمشاريع تنموية من شأنها الإسهام في تلبية حاجاتها المتزايدة.

أولاً: الاستثمارات: كانت الاستثمارات وما زالت على نوعين: استثمارات بينية (عربية- عربية) واستثمارات أجنبية.

الاستثمارات العربية البينية: العام 1994 بلغ إجمالي الاستثمار في الوطن العربي نحو 94 مليار دولار أي ما يعادل 22.5% من إجمالي الناتج العربي المحلي. قفز الحجم الاستثماري العام 2004 إلى حوالي 173 مليار دولار وبنسبة 20% من الناتج الإجمالي.

استأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بالقسم الأكبر من هذه الاستثمارات، بحيث بلغ حجمها المالي 91829 مليون دولار أي بنسبة 53.3%؛ في حين توزع الباقي وهو 80536 مليون دولار وبنسبة 46.7% على سائر الأقطار العربية الأخرى، إذ نالت الجزائر 27096 مليون دولار (15.7%)، مصر 13044 مليون دولار (7.5%)، المغرب 12411 مليون دولار (7.2%)، تونس 7227 مليون دولار (4.2%)، ولبنان 5827 مليون دولار (3.4%).

وإذا كانت الاستثمارات في دول مجلس التعاون تعود لمصادر محلية خليجية وأجنبية خارجية، إلا أنها في مجموعة البلدان العربية الأخرى وبخاصة غير النفطية منها، تعود بالقسم الأعظم منها للصناديق السيادية العربية التي تعمل برؤوس أموال خليجية بالدرجة الأولى. توزعت مجموعة الصناديق السيادية على المؤسسات التمويلية الآتية (الزقلعي، 2009: 10)**:**

1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

2- صندوق الأوبك للتنمية الدولية.

3- البنك الإسلامي للتنمية.

4- صندوق أبو ظبي للتنمية.

5- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

6- الصندوق السعودي للتنمية.

7- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

8- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

حتى نهاية العام 2007، أي قُبيل انكشاف الأزمة المالية العالمية، بلغ الإجمالي التراكمي للاستثمارات المقدمة من مجموع الصناديق السيادية نحو 80 مليار دولار أميركي، مولت 5493 عملية استثمارية تنموية في 135 بلدا ناميا، كان نصيب البلدان العربية منها حوالي 47.4 مليار دولار أي بنسبة 59.2% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة، ووصل عدد العمليات الاستثمارية العربية إلى 2220 عملية أي ما يمثل 40.4% من إجمالي العمليات في كل البلدان النامية **(**الزقلعي، 2009: 20**).**

إن ما قدمته دول مجلس التعاون الخليجي بوصفها الدول الرئيسة المانحة للاستثمارات والمساعدات للدول العربية الأخرى وبخاصة غير النفطية منها، بلغ خلال السنوات العشر 1998 - 2007، نسبا راوحت بين 0.3% و 1%، وبمتوسط قدره 0.6% من دخلها القومي الإجمالي(الزقلعي، 2009: 14)**.** أما إجمالي مساعداتها الممنوحة إلى الدول العربية غير النفطية فقد بلغت خلال السنوات العشر 1998 - 2007 ما قيمته 18142 مليون دولار، نالت المغرب منها 17%، مصر 15.3%، لبنان 9.5%، اليمن 8.7%، عمان 8.1%، تونس 7.6%، سورية 7.5%، الأردن 7.3%، البحرين والسودان 6.7% لكل منهما، موريتانيا 4.4%، وجيبوتي 1.3% **(**الزقلعي، 2009: 16**).**

وفي مقارنة لهذه المساعدات الخليجية للدول العربية المشار إليها مع إجمالي المساعدات التي تلقتها هذه الدول، وخلال الفترة ذاتها، والتي بلغت حوالي 47.550 مليار دولار، فإن النسبة تصل إلى 38%(الزقلعي، 2009: 16) وهي نسبة كبيرة ومؤثرة، إذ تتضح معها أهمية العون العربي المقدم من خلال صناديق ومؤسسات التنمية العربية كنسبة إلى إجمالي مصادر التمويل الميسر، إلى الدول العربية وبخاصة إلى الدول الأقل نموا ومتوسطة الدخل. من هنا، فإن تداعيات الأزمة المالية على الدول الخليجية ستصيب بالضرر سائر الأقطار العربية، لا سيما في مجال التراجع في العمليات الاستثمارية والمساعدات الأخرى الممنوحة من دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص.

4 - بلدان بطالة مرتفعة وعمالة مهاجرة: يقدر متوسط نسبة البطالة في الدول العربية بنحو 15% من إجمالي القوى العاملة، وهي نسبة لا يتقدمها كمرتبة أولى في العالم سوى دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وإذا كان العجز الاقتصادي وغياب السياسات التخطيطية العربية وراء ارتفاع معدلات البطالة، فإن هذه البطالة كانت بدورها الدافع الأكبر إلى هجرة عربية اتخذت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وما تزال حتى اليوم، اتجاهين رئيسن:

الأول: الهجرة إلى مناطق تركّز الثروة،وخاصة إلى الدول العربية المصدرة للنفط (الهجرة إلى النفط)(الهيتي، 2008: 241).

الثاني: الهجرة من دول العجز الاقتصادي العربي إلى خارج الوطن العربي وبخاصة إلى بلدان المركز الرأسمالي في الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الغربية. كان لهذه الهجرة الأثر الأكثر سلبية بحيث أنها طالت هجرة الأدمغة،أو ما اصطلح على تسميته بـ "نزيف العقول". فقد كان المتخصصون في مجالات الطب والعلوم والرياضيات يمثلون الحضور الأكبر حجما بين العناصر المهاجرين. ففي دراسة عن الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة الأميركية جاء أن حوالى 60% من المهاجرين هم من العلماء وأن 13% منهم من المهندسين(عبد اللطيف، 2009: 177).

صحيح أنه ترتب على الهجرة باتجاهيها إلى النفط الخليجي من جهة، وبلدان الغرب الصناعي من جهة أخرى، الكثير من السلبيات على المستويات الوطنية والاجتماعية، إلا أنها بالمقابل حملت بعض النتائج الإيجابية، كان أبرزها على صعيدين اثنين: الأول أنها شكلت مظهرا من مظاهر التكامل الاقتصادي العربي بوصفها عاملاً من عوامل دعم التنمية في بلدان الاستقبال، أي بلدان الخليج من ناحية. والثاني أنها باتت مصدرا مهما للتحويلات المالية في بلدان الإرسال أي البلدان العربية المحدودة الموارد الاقتصادية. فكان لهذه التحويلات التأثير البارز في دعم الإيرادات، وفي خفض عجز الموازنات وفي إطلاق العديد من المشاريع التنموية.

من هنا، فإن تداعيات الأزمة المالية سوف تطال هذه التحويلات سواء القادمة من البلدان الغربية أم من البلدان النفطية، وذلك بحكم أن المهاجرين العرب شكلوا عمليا شبكة من الترابطات بين بلدانهم المرسِلة وبلدان الخليج والغرب المستقبِلة.

2.4 آثار الأزمة المالية العالمية على الدول العربية.

إن الأزمة المالية وإن بدأت أمريكية، إلا أنها سرعان ما غدت عالمية وشديدة التأثير على العالم أجمع وبالذات الدول النامية كنتيجة للدور الأمريكي في اقتصاديات العالم.

إن السؤال الذي يفرض نفسه بشدة علينا هو: ما هي آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية؟ آخذين في الحسبان أن الدول العربية جميعها ومن غير استثناء، هي اليوم جزء لا يتجزأ من المنظومة الرأسمالية بعد أن تراجع دور الدولة، وقل التدخل الحكومي، وشاعت إجراءات الخصخصة تجاوبا مع نظام العولمة، وحينما ننظر إلى المعطيات المتوفرة لدينا بشأن تأثير الأزمة المالية على المنطقة العربية، نجد أن الدول العربية سوف تتأثر بالأزمة الحالية.

ويعزى ذلك إلى انفتاح دول المنطقة على الاقتصاد العالمي من خلال الصادرات والواردات: والاستثمارات الأجنبية والأرقام التالية تبين ذلك (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006: 360):

أ- تعد الاقتصاديات العربية من أبرز الاقتصاديات انفتاحا على العالم الخارجي، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي 86.7 % عام 2007، وأن معدل الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، قد وصل بدوره إلى 27.9 % لنفس السنة، وعموما فإن معدل إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي هو 86.9 % الأمر الذي يعني زيادة مستوى التبادل بين الدول العربية والعالم الخارجي.

ب- إن انفتاح الاقتصاديات العربية على اقتصاد العولمة يعني تأثرها سلبا بالأزمة المالية،من خلال الاستثمارات والأرصدة العربية الموجودة في الخارج، كما أن الأزمة المالية قد أثرت على النظم المصرفية وكفاءة الأسواق المالية، وخصوصا في دول الخليج ومصر.

وبصفة عامة، فإن تداعيات الأزمة المالية على المنطقة العربية مرتبط بمجموعة من العوامل:

1. درجة انفتاح المنطقة على الأسواق المالية العالمية.

2. التغيرات في أسعار النفط.

3. درجة الترابط الاقتصادي بين الدول العربية النفطية وغير النفطية،.

4. فعالية السياسة المالية والنقدية في مواجهة الأزمة،

وسوف نحاول الإجابة عن التساؤل السابق بشأن الانعكاسات التي تركتها الأزمة المالية على اقتصاديات دول المنطقة العربية على مستوى كل من الأسواق المالية، القطاع المصرفي، الاستثمارات الأجنبية، القطاع النفطي على سبيل المثال لا الحصر.

1-الأسواق المالية: من المؤكد أن أكبر المتضررين من الأزمة المالية هي البورصات وبالنسبة للدول العربية مابين قوية ومتوسطة، وإن كانت معظم البنوك المركزية العربية منها تتكلم عن حجم الخسائر التي لحقت بها جراء تلك الأزمة.

لقد شهدت الأسواق المالية العربية خصوصا الخليجية خسائر كبيرة، حيث فقدت هذه الأسواق حوالي نصف تريليون دولار من قيمتها السوقية منذ سبتمبر 2008 وحتى جوان 2009، واستمر الأداء الضعيف لهذه الأسواق رغم التفاؤل في أن تحقق نتائج ايجابية في ظل اتخاذ حكومات هذه الدول لمجموعة من الإجراءات المالية والنقدية للتخفيف من حدة هذه الأزمة.

وعلى الرغم من تحسن أداء الأسواق الخليجية حتى بداية 2009، إلا أنها لا تزال تعاني من حالة تذبذب بسبب حالة الهلع والفزع التي أصابت المستثمرين، وما رافقها من ركود اقتصادي محلي وعالمي، كل هذا انعكس بشكل سلبي على السيولة.

فيما يرى البعض أن المرحلة الأسوأ قد مرت بها الأسواق المالية العربية، وأن الهبوط الحاد في الأسواق كان خلال عام 2008 وبداية 2009 ومن ثم فإن مصيرها مستقبلا سيكون الصعود أو على الأقل الاستقرار.

وتجدر بنا الإشارة أن المجموع الإجمالي للصناديق السيادية في العالم بلغت نهاية عام 2008 حوالي 3.9 تريليون دولار منها 2.5 تريليون للدول النفطية مضافا إليها 5.5 تريليون دولار كاستثمارات أخرى، وأن خسائر التوظيفات الخليجية بلغت تريليون دولار عام 2008 مضافا إليها.

600 مليار دولار في الأشهر الأربعة الماضية، وكانت الدول النفطية الصغيرة كالكويت والإمارات الأكثر تضررا.

وخلاصة القول أن الخسائر التي تكبدتها دول الخليج جراء تدهور الأسواق المالية العالمية، قد تسببت في تراجع المشاريع بالمنطقة أو تأجيلها مما انعكس على معدلات النمو.

2- القطاع المصرفي: لقد تعرضت البنوك العربية إلى أزمة سيولة حادة على الرغم من المجهودات التي بدلتها حكومات هذه الدول لمعالجة المشكلة وتجلت هذه المشكلة في عاملين اثنين:

أ- إحجام البنوك الخليجية عن الإقراض فيما بينها إلا بمعدلات فائدة مرتفعة، وقيام بعض المستثمرين بسحب أموالهم من أسواق المال وارتفاع في حجم القروض إلى مستويات عالية مقارنة بحجم الودائع.

ب- عجز الكثير من البنوك عن تمويل المشروعات الكبرى في المنطقة.

3- الاستثمارات الأجنبية: ورد في تقارير منظمة الاونكتاد أن 21 دولة عربية استقطبت نحو 72.10 مليار دولار في عام 2007 مقابل 67.90 مليار دولار عام 2006 وهذا مؤشر جيد على ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو 6.20 % وبزيادة قدرها 4.20 مليار دولار، إلا أن هدا النمو في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتأثر بشكل ملموس بالأزمة المالية العالمية، فحسب بعض التقديرات، فإن مثل هذا الانخفاض قد يصل إلى 30 % مقارنة بالعام الماضي.

4- القطاع النفطي(الطلب على النفط ومستوى أسعاره): بعد أن سجلت أسعار النفط في 11 جوان 2008، حيث بلغ آنذاك سعر البرميل 147.3 دولارا للبرميل، وسط جدل حول العوامل التي أدت به إلى الارتفاع، ومع توقعات بأن يصل سعر البرميل إلى 200 دولار، إلا أنه مع نهاية العام تهاوت الأسعار بشكل مفاجئ ليصل سعر البرميل إلى 34 دولار نهاية 2008 وفي ظل الأزمة المالية العالمية، فإن الانخفاض في أسعار النفط (حاليا في حدود 70 دولار للبرميل) من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول العربية خصوصا المصدرة للنفط في الآتي:

أ- عجز في الميزانيات: خصوصا إذا هبطت تحت السقف الموضوع لها، والسؤال المطروح هنا:هل بإمكان الحكومات العربية المحافظة على نفس معدل الإنفاق في ظل الضغوط التي ستفرضه أسعار النفط؟

وتجدر الإشارة هنا أنه من المتوقع أن يتحول الفائض المسجل في ميزانيات دول الخليج عام. 2008 والمقدر ب 189 مليار دولار إلى عجز يقدر ب 24.50 مليار دولار عام 2009.

ب- تراجع معدلات النمو: من المتوقع أن تسجل الدول العربية انخفاضا في معدلات النمو نتيجة لانكماش القطاعات الاقتصادية، حيث بدلا مما أصبحت تحققه خلال السنوات القليلة الماضية من معدلات نمو تصل إلى 06 % في المتوسط، يمكن أن تنخفض إلى 04.50 % وقد تتغير هذه الأرقام اعتمادا على طول فترة الكساد العالمي وأسعار النفط.

ج- تأثر جهود التنويع الاقتصادي: لقد راهنت الكثير من الدول العربية على جهود التنويع في هذه الفترة بالذات لتغذية ميزانية الحكومة بعيدا عن مداخيل النفط، إلا أن الواقع يشير إلى ارتباط جهود التنويع عادة بالأسعار المرتفعة للنفط إضافة إلى النمو الاقتصادي.

د- تدني حصص الاستثمار في القطاع النفطي وفقا للشركة العربية للاستثمارات البترولية: حيث تحتاج حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى استثمارات تقدر ب 243 مليار دولار لتنفيذ مشاريعها الخاصة بإمدادات النفط، و 153 مليار دولار لتنفيذ المشاريع التكميلية، لكن الأزمة المالية سوف تضطر أصحاب هذه المشاريع إلى تأخير تنفيذ بعضها، والانسحاب من البعض خاصة في المشاريع التكميلية.

وهنا يجب التنويه أن بعض الدول العربية، كمصر، وتونس، والأردن، وسوريا نموها الاقتصادي واستقرارها المالي مرتبط بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية، وأن حجم ميزانياتها المالية تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات والسياحة وفرص العمل لمواطنيها القادمة من دول الخليج، ومن ثم سوف تشهد توترا ماليا بسبب الأزمة المالية التي تتعرض لها بلدان،كالإمارات العربية المتحدة والسعودية، ومثال ذلك أن مصر تحصل على نصف تحويلاتها السنوية البالغة 06مليار دولار من رعاياها العاملين بدول الخليج والذين يقدر عددهم ب 02 مليون، بينما 60 % من السياح مصدرها دول الخليج، كما استفادت سوريا من استثمارات دول الخليج في

مشاريع كبرى كسرت العزلة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتلقى الأردن ما يقارب 02 مليار دولار من تحويلاته المصرفية من رعاياه العاملين في دول الخليج، إضافة إلى 500 مليون دولار تقدمها السعودية وحدها كدعم مالي(حشاد، 2009: 7).

3.4 سياسات مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية في الدول العربية

واجهت السلطات المعنية في كل قطر عربي آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة، لكن ينقصها التنسيق والموقف الموحد حتى انعقاد قمة الكويت. 1ومن هذه الإجراءات إيجاد لجان وزارية أو لجان فنية، أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها. وقد بذلت الحكومات جهدا لبث الثقة في الأسواق وطمأنة المودعين والمستثمرين، والتقليل من الآثار السلبية للأزمة،واتخذت إجراءات لتوفير السيولة، أو لإنقاذ بعض المؤسسات المالية، أو تشجيع الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو لدعم الاستهلاك، أو إدخال تعديلات في عمل البورصات العربية، أو تعديل في بعض برامج التنمية. وقد برز خلال الأزمة ووسائل مجابهتها حاجة ماسة إلى الشفافية في إدارة الاقتصادات الوطنية وأسواق المال فيها أكثر، مما هو متوفر حاليا،كما أن المزيد من (حوكمة) المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة.

والأهم من ذلك إعادة النظر في خيارات التنمية وأولوياتها، وفى معايير الاستثمارات للأمان والربحية والاستدامة.. وقد سقطت صروح مالية عالمية لم يكن يشك في جدارتها وكفاءتها بأية صورة،كما أن الصورة المثالية لشركات التقويم والمراجعة الحسابية العالمية اهتزت،بل إن الشكوك زعزعت واحدة من أركان النظام الليبرالي، وهو الاحتكام إلى سعر الفائدة كمنظم رئيس للأسواق، وأن الأسواق إذا تركت دون تدخل فهي قادرة وحدها على تصحيح الخلل فيها ووجدت وسائل عمل تبنتها المصارف الإسلامية بمزيد من الاهتمام. وتجلت المواجهة العربية المشتركة لآثار الأزمة في نتائج قمة الكويت. فقد كانت الأزمة حاضرة بقوة في هذه القمة، وانعكس ذلك على نتائجها. كما اتخذت قمة الكويت قرارا بشأن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية. فإعلان الكويت أكد على(الاسرج، 2009: 19):

أ- إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز من قدرة البلدان العربية على مواجهة الأزمة.

ب- التوجيه بتشجيع الاستثمار البيني العربي.

ج- دعم الاقتصاد الحقيقي.

د- تعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية لتسهيل شروط منح قروضها، والمساهمة في تمويل مشاريع التكامل، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بما يسهم في مواجهة التحديات الاجتماعية. ولعلاج الآثار الإضافية المتوقعة للأزمة العالمية في الدول العربية نقترح ما يلي:

1.3.4 سياسات على المستوى القطري:

أولا : رفع معدل نمو الاستثمارات، و هو ما يتطلب توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية على أن يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التي تسهم في استيعاب نسب أعلى من العمالة.

ويجب التأكيد على أن بيئة الاستثمار النموذجية تقتصر على مجرد منح الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص،بل تتعداه لتشمل حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لابد من توافرها مجتمعة منها(الاسرج، 2009: 18-20):

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية :حيث يعد وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها العولمة المالية.

ب- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار، وتعزيز البيئة الاستثمارية.

ج- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة، مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار، وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

د- تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري، وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل،بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وإيجاد الحلول لها.

هـ- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها،بالإضافة إلى ضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة.

و- تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة، بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف إلى الاقتصاد الوطني، بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

ثانيا: زيادة إنتاجية وتنافسية قطاع الإنتاج الحقيقي: تبدو هناك مجالات واعده في قطاعي الصناعة،من خلال تنويع هيكل القطاع الصناعي وفقًا للمزايا التنافسية مع أهمية تشجيع الصناعات كثيفة العمالة، وكذلك تعظيم الاستفادة من فرص الإنتاج الزراعي باستخدام التكنولوجيا المتطورة التي تكفل رفع إنتاجية هذا القطاع، ويضاف لذلك أهمية استخدام الفرص الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويسهم في تحقيق هذا الاتجاه تحقيق التوازن بين كل من سياستي تشجيع الصادرات و إحلال الواردات، حيث تعكس الموارد غير المستغلة في الوطن العربي فرصا واعده لتحقيق ذلك.

ثالثا: زيادة حجم الإنفاق الكلي:يتطلب مواجهة الأزمة العمل على رفع مستوي الطلب الكلي سواء عن طريق الإنفاق العام أو الخاص، وقد تمثل الأزمة فرصة لاستكمال مشروعات البنية الأساسية في الدول العربي، ومازال قطاع المواصلات والنقل العام بين المدن يعاني من تخلف شديد، ولا توجد سكك حديدية بين المراكز السكانية الكبرى في الكثير من الأقطار العربية بالرغم من أنها في العادة أقل وسائل النقل تكلفة، وأيضا مازالت بعض المدن العربية تعاني من التخمة المرورية نتيجة إهمال مشروعات النقل العام في السنوات الأخيرة.

رابعا: رعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها:

تتوقع منظمة العمل العربية أن تسبب الأزمة العالمية تراجعا في مستويات التشغيل في الدول العربية.، 2010 – وتعتقد أن الزيادة في عدد المتعطلين من العمل قد لا يقل عن 3.6 مليون خلال السنتين 2009 وذلك بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية فقط.وتتوقع المنظمة وصول حجم المتعطلين من العمل في ظل الأزمة عام 2010 إلى

قرابة 22.2 مليون كحد أدنى، وبذلك يصبح معدل البطالة 17 % في تلك السنة. لكن أعداد المتعطلين من العمل، قد ترتفع عن ذلك إذا لم تتخذ إجراءات خاصة لدعم التشغيل ولتجنب تداعيات الأزمة ولصيانة الاقتصادات العربية من مرحلة الكساد (الاسرج، 2009).

والحقيقة أن تداعيات الأزمة تعمل في اتجاهين لتزيد من أوضاع التشغيل سوءا: الأول هو استغناء المؤسسات عن بعض العاملين فيها أو عنهم جميعا عند انهيارها، أو نقل مراكز أعمالها، والاتجاه الثاني هو تقليل فرص عمل للداخلين الجدد في سوق العمل.وهنا تأتى أهمية القطاع الخاص ومساعدته على زيادة الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص العمل. فقد أثبتت التجربة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في توفير فرص العمل، حيث تولد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر غالبية فرص العمل الجديدة في الدول العربية. ويعني كل هذا أن البلدان العربية مدعوة لإعطاء أولوية لجهود التشغيل، من خلال تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية من جهة، ورعاية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها من جهة أخرى،حتى لا تأخذ الأزمة أوصافا جديدة،فبعد أن كانت مالية، ثم اقتصادية، ثم أزمة تشغيل، فقد تصبح أزمة فقر واضطراب.ولا تزال هناك مجالات واعده لزيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الدول العربية، إلا أن ذلك يتطلب زيادة قاعدة المستثمرين من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق التكامل بينها بما يكفل دعم العلاقات الأمامية والخلفية للقطاع الصناعي ويسهم في زيادة الطاقات الإنتاجية، ويتطلب ذلك العمل على إزالة جميع العقبات التي تعترض إقامة مثل هذه المشروعات وتحقيق التكامل والتنسيق بين القطاعين العام والخاص داخل كل دولة عربية من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق التنسيق على المستوى العربي بما يكفل استخدام الميزة التنافسية لكل دوله لمصلحة زيادة الناتج والإنتاجية العربية. ولذلك يجب العمل على:

1. وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى، سواء على مستوى القطر، أو على المستوى القومي.

2. إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسئولة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأقطار العربية؛ بهدف توحيد تعريف مفهوم هذه المشروعات وتوصيفها وضرورة تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي، وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المشروعات الصغيرة وغيرها.
3. توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات.
4. دعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في هذا المجال، وتعظيم قدراتها التنافسية، وتوثيق الروابط بينهما، والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.
5. توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل العملية الإنتاجية، بحيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية، ومن ثم في العملية التمويلية.
6. إنشاء قواعد لبيانات وإحصاءات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تمكن من توفير قواعد بيانات متخصصة بشروط وتفاصيل أنظمة تمويل هذه المشروعات وغيرها، وتوفير بيئة لتبادل هذه المعلومات بصورة منتظمة،حيث إن هذا أمر بالغ الأهمية في عملية وضع السياسات الرامية إلى تحسين بيئة العمل الملائمة لنمو هذا القطاع.
7. تفعيل دور المناولة الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم الإنتاج الصناعي، وتحسين استخدام طاقات الشركات الصناعية وزيادة الإنتاج والتشغيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،ورفع قدرتها الإنتاجية من خلال مشاركة أكبر عدد من وحدات الإنتاج المتخصصة.

سياسات مطلوبة على المستوى القومي:

تتطلب مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية إجراءات على المستويات القطرية، والإقليمية، والدولية.

وقد كان من المناسب أن تناولت القمة الاقتصادية العربية مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تخفف من أثر الأزمة على الدول العربية، وتساعد في تلافي تكرار تداعياتها السلبية، وفي ذات الوقت فإن أي برنامج مقترح لعلاج الأزمة يساهم في تقوية اللحمة بين الدول العربية،وجعل اقتصاداتها أكثر قدرة على تحقيق طموحات الشعوب، وبالذات في زيادة الأمن الغذائي، وزيادة فرص العمل، وزيادة تنافسية الاقتصاد العربي، ورفع مستوي المعيشة، وتأكدت أهمية التضامن العربي لكون الدول العربية معرضة أكثر من غيرها لتقلبات أسعار صادراتها، واعتمادها المتزايد على واردات الغذاء، مع تفاقم أزمة الشح المائي والتخلف التكنولوجي...

هذا إلى جانب ما تعانيه الدول العربية غير النفطية من نقص المدخرات المحلية، وما تواجهه من صعوبات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونقترح في هذا المجال السياسات التالية:-

1 - ضرورة وضع إستراتيجية واضحة لتعظيم الاستفادة من الاستثمارات العربية البينية، بما يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العربية، ولا شك في أن القطاعات المتأثرة سلبا بالأزمة المالية يمكن أن يقوم الاستثمار العربي البيني بتنشيطها، وخلق بدائل استثمارية جديدة لها على المستوى العربي.ولابد أن ترتكز سياسات تنشيط الاستثمار العربي البيني على تنويع وتنمية فرص هذا الاستثمار في مشروعات إنتاجية تحقق لها هدفه ا. ويجب التركيز على دور الاستثمارات العربية البينية في خلق هياكل إنتاجية واقتصادية تكاملية، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في كل قطر عربي على حدة. إذ فهذه الاستثمارات تعد مثل محرك لعملية التنمية العربية. إذا ما أحسن التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات البينية عبر الأقطار العربية.

وإذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية (الخاصة) من منظور إنمائي تكاملي، نجد أن حجم تلك التدفقات ومردودها الإنمائي والتكاملي محدود للغاية ولا يرقى إلى مستوى الطموحات الإنمائية العربية. فإجمالي التدفقات الاستثمارية

العربية البينية الخاصة، والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة2007-1995) بلغ نحو 94.6 مليار دولار.ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت من 1,43مليار دولار عام 1995 إلى نحو 14 مليار دولار عام 2007. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التدفقات قد أخذت اتجاها تصاعديا في الفترة من عام 2003 حتى عام 2007.وتوضح البيانات تركز هذه التدفقات في عدد محدود من هذه الدول، حيث تصدرت السعودية مجموعة الدول العربية المضيفة للاستثمارات باستثمارات تليها لبنان بنحو - إجمالية بلغت 40.57 مليار دولار بنسبة 42.9 % من الإجمالي خلال الفترة 1995-2007م.

12.13 مليار دولار بنسبة 12.8 % ثم مصر 8.73 مليار دولار بنسبة 9.2 % من الإجمالي، تليها السودان بنحو 8.2 مليار دولار بنسبة 8.68 %، الإمارات بنحو 4.67 مليار دولار بنسبة 4.9 %،تونس بنحو 4.06 مليار دولار بنسبة 4.3 %.وقد شكلت هذه الدول الست نحو 82.88 % من إجمالي الاستثمارات العربية خلال الفترة 1995م-2007م.

فيلاحظ أن هذه التدفقات في مجالات أنشطة الخدمات، على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، الأمر الذي يضر بمسيرة التنمية من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، وتعميق التصنيع العربي من ناحية، وتحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي (تقليل درجة الانكشاف الغذائي).

من ناحية أخرى، ويلعب العامل السياسي دورا محوريا في انخفاض تدفق الاستثمارات العربية البينية، فارتفاع أو انخفاض حجم هذا التدفق يتوقف على مستوى العلاقات السياسية بين دول المنطقة، بما في ذلك تطبيق الاتفاقات الثنائية، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على حجم تدفق الاستثمار البيني، كما أن عدم وجود أرقام وخرائط استثمارية تبين الفرص الاستثمارية يؤدى أيضا إلى ضعف معدل الاستثمار البينى.

بيد أن فاعلية المشروعات والاستثمارات العربية المشتركة عموما لا تأخذ كل مداها التكاملي سوى في إطار إستراتيجية تحقق أكبر قدر من الترابط والتشابك بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصادات العربية. وتنطلق من رؤية مستقبلية للمنطقة العربية والعالم، بما يحقق أكبر قدر من الاتساق ويتلافى الازدواجية على الصعيد

العربي، وبما يولد أكبر قدر من علاقات التشابك والترابط الأمامية والخلفية فيما بين الأقطار العربية.وبالمثل يلزم النظر في تفعيل دور أسواق المال العربية في توفير التمويل اللازم للمشروعات العربية الكبرى عن طريق الربط بينها، والسماح بقيد الشركات غير المحلية وبعمليات القيد المشترك. كذلك يلزم تطوير القوانين والمؤسسات الحاكمة لعمل الشركات في الوطن العربي، والأخذ بمبادئ المواطنة العربية، ومقاومة الاحتكار، وقيود التجارة البينية.

ثالثا: تنشيط وسائل تمويل الصادرات: لا شك في أن الأزمة الاقتصادية الحالية، وما تسببت فيه من حدوث ركود عالمي،وانخفاض الطلب الأمريكي على السلع المستوردة، سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أوفى آسيا، سيؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات العربية (الامانة العام لجامعة الدول العربية، 2006) وكل هذا يعني زيادة التحديات التي يواجهه المصدرون العرب، بالإضافة إلى أنه مع انخفاض قيمة الدولار أمام اليورو قد يصبح التصدير إلى أوروبا أكثر تنافسية، وهو يستدعى مزيدا من التطوير في جودة المنتج العربي، ووضع إستراتيجية جديدة للبحث عن سبل التواجد في هذه الأسواق والاستمرارية فيها والتأقلم عليها.كما ستؤدى إلى ارتفاع كلفة تمويل الصادرات، وهنا لابد من السعي عن أدوات ووسائل تمويل جديدة لتمويل الصادرات العربية والاستغلال الأفضل للودائع والأرصدة النقدية والبنكية للصناديق، ومؤسسات التمويل العربية والجهاز المصرفي العربي(الامانة العام لجامعة الدول العربية، 2008).

رابعا: تنشيط دور الصناديق العربية العاملة في مجال التنمية وتبنيها لخطة قومية لاستكمال مشاريع الربط الكهربائي والطرق والبنية الأساسية في الوطن العربي. وكذلك تشجيع تكوين مجموعات مصرفية عربية قادرة على تمويل مشروعات التنمية الكبيرة في الوطن العربي. ومن المعروف أن الصناديق السيادية في بعض الدول العربية قد ساهمت في تمويل مشروعات البنية الأساسية في عدد من الدول المتقدمة. ولقد حان الأوان لتوجيه بعض أموال هذه الصناديق إلى المشروعات العربية التي تساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

خامساً: القضاء على جميع العقبات التي تحول دون حرية انسياب التجارة العربية البينية:هنا إن التجارة العربية البينية على جانب كبير من الأهمية، ليس من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية فحسب، بل أيضا من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعميقها من خلال السوق الواسعة القادرة على توسيع الفرص أمام المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات. والتحرير التجاري هو النهج الواقعي والعملي لتعزيز عملية التكامل ولدور القطاع الخاص فيها، خاصة وأن قطاع التجارة هو القطاع الاقتصادي الأكثر نشاطا واتساعا والرافعة الأساسية للتنمية والتطوير. والواقع الحالي يتطلب مزيدا من الخطوات التي تدعم التحرير التجاري وتستكمل عناصر التكامل الاقتصادي لترتكز على قواعد إنتاجية حديثة وقادرة على المنافسة. وهناك حاجة أساسية إلى تركيز العمل باتجاهين، أولهما استكمال تحرير التجارة العربية البينية بشكل كامل، وثانيهما تعزيز الإنتاج العربي بتوسيع وتنويع القواعد الإنتاجية لرفع القدرات التصديرية بينيا والى الخارج. والتجارة العربية بحجمها الحالي لا تتناسب مع حجم العراقيل الموضوعة أمامها، فيما هناك معوقات بنيوية لا بد من النظر في معالجتها لتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع إنتاجي يعزز الكيان الاقتصادي العربي وينميه.

سادسا: استهداف التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية وتعزيز بيئة التكامل الاقتصادي، وضرورة العمل على التحسين المستمر لتنافسية الاقتصادات العربية والزيادة المتواصلة في توفير فرص العمل، استنادا إلى المشاريع الخاصة والبرامج القطرية والمشتركة الداعمة لها لتعزيز الكفاءة، من خلال دعم الابتكار والمبادرات الخاصة المحققة للتنمية المستدامة، وتنفيذ مشاريع وبرامج التدريب ومشاريع تطوير التعليم، وتوفير المنح والقروض المناسبة لذلك. ويمكن تعزيز بيئة التكامل الاقتصادي من خلال الاهتمام بمحورين أساسيين، وهما:

1- البنى التحتية الرابطة للدول الأعضاء والمعززة للاندماج الاقتصادي ولنمو حركتي التجارة والاستثمار، ولاسيما في مجال النقل البري عبر الطرقات

وسكك الحديد، خصوصا وأن معظم التجارة العربية البينية تتم عن طريق النقل البري

2-المشاريع المشتركة الخاصة، وتوفير المساهمات والمنح والامتيازات والحوافز المناسبة لذلك.

الفصل الخامس

أثر الربيع العربي والأزمة العالمية على النظام العربي سياسيا

المقدمة

يثير موضوع الأزمة المالية سؤالا مهما: وهو هل ساهمت سياسات تحرير التجارة الخارجية التي انتهجتها الدول العربية منذ تطبيق برامج التحول الاقتصادي، وبشكل خاص تطبيق سياسات المؤسسات الاقتصادية العالمية(شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)- والتي تشكل أذرع النظام الرأسمالي العالمي- في تحقيق التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في تلك الدول، في ظل الحديث عن بروز أزمة حقيقية في النظام الرأسمالي العالمي، تمثلت ببروز الأزمة المالية العالمية؟.

لم تستطع سياسات الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية التي أخذت بها الدول العربية من تحقيق مستويات متقدمة من التطور السياسي من حيث زيادة حجم المشاركة السياسية وحرية التعبير، ولم تساهم في تحسين مستوى سيادة القانون ومفاهيم المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد. بل إنها خلقت مزيدا من المشاكل الاقتصادية في انحصار مستويات الرفاهية والاستفادة الاقتصادية لشريحة معينة تركزت فيها الثروة والسلطة، مما أدى إلى تلاشي الطبقة الوسطى في المجتمع، الأمر الذي ترتب عليه بروز مشاكل اجتماعية وسلوكيات زادت من حدة العنف المجتمعي والاحتقان داخل المجتمع، وأدت لتراجع دور الدولة في تحقيق الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية، وتقلص دورها السياسي في خلق مناخ حقيقي لتحقيق التنمية السياسية في طريق التحول الديمقراطي، فزادت درجات عدم الاستقرار السياسي.

1.5 أثر الأزمة المالية العالمية في الإصلاح والاستقرار السياسي في الدول العربية

في مقابل فشل التوجهات الاقتصادية الرأسمالية التي أخذت بها الدول العربية، نحو مزيد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جاءت الأزمة المالية العالمية لتزيد من معاناة تلك الدول التي سعت لمعالجة الاختلالات في توجهاتها

الاقتصادية بغية إيجاد حلول حقيقية لمجتمعها، مما أدى إلى مزيد من التراجع في مؤشرات التحول الديمقراطي وزيادة مستويات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. شكل كل ذلك فرصة لبروز حالة من الاضطراب الاجتماعي في انحصار الرفاهية والسلطة في طبقة معينة في المجتمع، استحوذت على مقدرات تلك الشعوب على الرغم من الدعوات المستمرة للإصلاح في المستوى الخارجي والداخلي، مما أدى لبروز تيارات وحركات احتجاجية في المنطقة العربية(الربيع العربي) انبثقت من رحم المجتمع، ودلالة قوية على رفض الأنظمة السياسية القائمة والإفرازات التي جاءت بها بما فيها السياسات الرأسمالية التي زادت من نفوذ الأنظمة وحالة التبعية الخارجية.

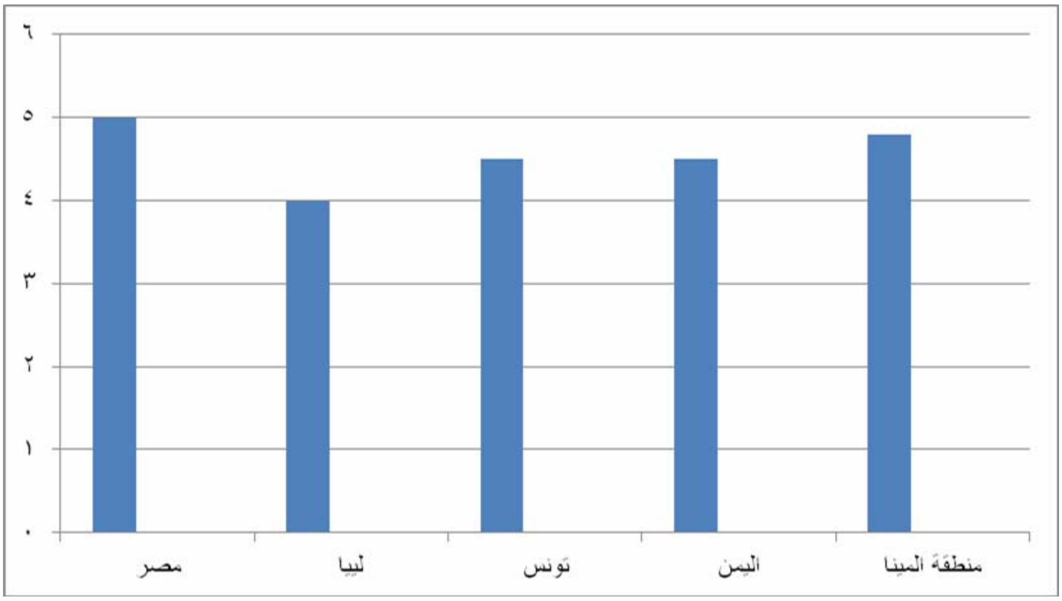
2.5 الربيع العربي وتأثيره على الدول العربية.

هناك العديد من الأزمات التي انتابت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، ومنها الثورات التي اندلعت في بعض البلدان، والتي أطلق عليها فيما بعد ثورات الربيع العربي أو مجازاً " الربيع العربي"، ولا شك أن الربيع العربي أحدث العديد من التداعيات، قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، والتي تختلف بدورها من دولة إلي أخرى.

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلّ البلدان العربية خلال أواخر عام 2010م ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس، ومحمد حسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية، وهي تندرج أيضا في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. **(رحمة، 2012)**

لقد كان هناك العديد من الأسباب التي أدت إلي الربيع العربي، فقد عانت تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا طوال الفترة السابقة، من تردي الأحوال المعيشية،

وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض معدلات الإنتاج، وارتفاع الفجوة بين طبقات الشعب وبصفة خاصة الفترة من عام 2000 – 2010م، حيث لم يتجاوز نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول من 4-5%، طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:



الشكل (1)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (2000-2010)

Source: IMF, World Economic Outlook, April 2011

تداعيات الربيع العربي على بلدان الثورات:

لقد كان للربيع العربي العديد من التأثيرات السلبية الاقتصادية على بلدان نشوب الثورات، فلقد زادت تلك الثورات من انخفاض نمو الناتج المحلى الإجمالي، فعند مقارنة المؤشرات التنبؤية الصادرة عن البنك الدولي في شهري يناير 2011، وأبريل 2011، نجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المينا "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قد انخفض من 4.5 % لي 3.1%، أي انخفض بمقدار 1.8 %، وبالنظر إلى واقع الدول، نجد أن المؤشرات التنبؤية للناتج المحلي الإجمالي المصري، قد انخفضت بنسبة 4.8%، وفي تونس انخفضت بنسبة 3.3%، أما في الأردن فقد انخفضت بنسبة 1.5%. وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المينا في عام 2011م.

نظراً لارتفاع معدلات تدفق العمالة بين البلدان العربية، فقد شهدت بعض المناطق عودة العمالة الموجودة لديها إلى بلادها، كما حدث بالنسبة للعمالة المصرية التي كانت متواجدة في ليبيا، فقد نزحت جميعها إلى مصر خوفاً من الحرب الأهلية الدائرة هناك، مما زاد من معدلات البطالة.

وبالنظر على المدى القصير نجد أن هناك ثمة ثلاثة مخاطر رئيسة، وهي توترات الأسواق المالية، والتدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، وارتفاع أسعار الغذاء، وهي من أكبر التحديات التي تواجه تلك الدول.

تداعيات الربيع العربي على تونس:

الجدول (3)

التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد التونسي (%)

البيان	**2009**	**2010**	**2011**
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	3	3.7	-2.5
التضخم	3.5	4.4	6.4
الميزانية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-2.7	-2.6	-6
الحسابات الجارية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-2.8	-4.7	-8.9

Source: IMF, World Economic Outlook march 2011

تشير المؤشرات إلى انتكاسة كبيرة قد حلت بالاقتصاد التونسي، والذي بلغت نسبة العجز بالميزانية حوالي 6% في عام 2011م، أي عجز عن العام السابق له بمقدار 3.4%. هذا ويرجع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزانية إلى ارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات وتراجع الإيرادات السياحية، وارتفاع معدلات التضخم(الخشمان، 2013)

تداعيات الربيع العربي على مصر:

بالفعل تعاني مصر من تباطؤ النمو الاقتصادي بها، كما تشهد انخفاضا في نسبة الاستثمار، وانخفاضا في حركة الصادرات والواردات، وارتفاع أسعار الغذاء، كما هو موضح بالجدول (2). علاوة على ذلك فقد شهدت مصر انخفاضا هائلا في عدد السائحين بنسبة 45% في منتصف عام 2011م، مما كان له بالغ الأثر على الاقتصاد

المصري باعتبار أن السياحة أحد أهم الموارد الاقتصادية لديها، وبعد أن حققت الدولة جذب أعداد كبيرة من السائحين في العام السابق 2010م.

الجدول (4)

التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد المصري (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	20.9	22.4	19.2	18.9	16.3
العائد الحكومي	27.7	27.8	27.7	25.1	24.7
الحسابات الجارية	2.1	0.5	-2.3	-2.0	-1.9
التبادل التجاري	7.9	23.9	-0.6	-5.0	-9.1

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

تداعيات الربيع العربي على اليمن:

تعد اليمن طبقا للمؤشرات الدولية من أكثر الدول تأثرا بالربيع العربي، حيث انخفض إجمالي الاستثمارات إلي ما يقرب من 50% مقارنة بالعام السابق، هذا علاوة على انخفاض حجم التبادل التجاري والذي كان محققا زيادة بنحو 1.25%، إلا أنه قد تناقص بنحو 1.61%، كما انخفضت العوائد الحكومية لركود النشاط الاقتصادي بالبلاد.

الجدول (5)

التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد اليمني (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	17.2	15.4	13.5	11.6	6.0
العائد الحكومي	33.2	36.7	25.0	25.8	20.3
الحسابات الجارية	-7.0	-4.7	-10.2	-4.5	-5.3
التبادل التجاري	8.1	4.3	1.9	1.2	-1.6

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011**.**

تداعيات الربيع العربي علي سوريا:

لقد تفاقمت بسوريا -التي تشتد وتحتدم بها الأزمة الآن- مستويات التضخم. كما تشير المؤشرات إلى أن حساباتها الجارية كنسبة من الناتج قد انخفضت بنسبة 5.3% في عام 2011م، نظراً لقلة تدفق رؤوس الأموال إليها، كذلك لهروب المستثمرين خشية القلاقل المنتشرة بالبلاد، وذلك كما يتضح بالجدول التالي:

الجدول (6)

التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد السوري (%)

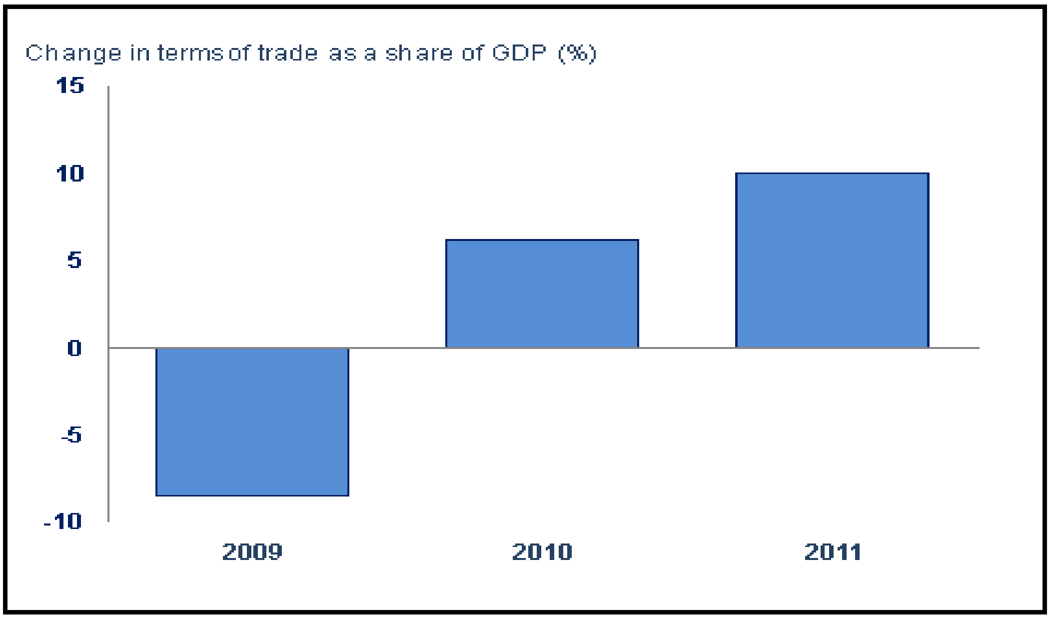
البيان	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم	157.2	182.3	177.1	188.2	209.6
إجمالي الاستثمارات	21.4	20.1	22.1	24.3	25.2
العائد الحكومي	22.7	20.1	23.9	21.8	21.0
الحسابات الجارية	-7.0	-4.7	-10.2	-4.5	-5.3
التبادل التجاري	-0.2	-1.3	-3.6	-3.9	-6.1

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

كما يشير الجدول السابق إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بنسبة 6.11%، بما يشير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع أسعار النفط بدرجة كبيرة.

الربيع العربي ودول مجلس التعاون الخليجي:

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فالوضع مختلف تماما، حيث أنها لم تتأثر بالشكل الكبير نتيجة لاندلاع الثورات بالدول المجاورة لها، فعلى العكس من دول الربيع العربي ذاتها، فقد جنت دول الخليج ثمار تلك الثورات، وحققت مكاسب هائلة من وراء تلك الثورات، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما تسبب في جني دول الخليج (وعلى الأخص الإمارات والسعودية وقطر) أرباحا طائلة من ارتفاع أسعار النفط،وهو كما هو موضح بالشكل التالي:



الشكل (2)

معدل زيادة أسعار النفط في دول الخليج في عامي 2010-2011م

Source: World Bank.

الجدول (7)

التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد الإماراتي (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	258.2	314.8	270.3	302.0	358.1
إجمالي الاستثمارات	23.8	22.5	23.9	19.3	19.1
العائد الحكومي	33.1	38.6	25.3	28.3	32.9
الحسابات الجارية	6.0	7.4	3.0	7.0	10.3
صادرات النفط	73.8	103.0	68.1	77.5	103.6

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011

الربيع العربي والإمارات العربية المتحدة:

تشير مؤشرات الجدول السابق إلى ارتفاع صادرات النفط لدولة الإمارات، ويرجع ذلك للقلق الذي انتاب دول العالم إزاء الربيع العربي. لذلك، فقد استطاع الاقتصاد الإماراتي تحقيق نمو ملحوظ خلال عام 2011م، ورغم أن إجمالي

الاستثمارات سجلت بعض التراجع، إلا إن رصيد الحساب الجاري أحرز نموا كنسبة من الناتج بما بلغ حوالي 10.3% في عام 2011م.

الربيع العربي والمملكة العربية السعودية:

الجدول (8)

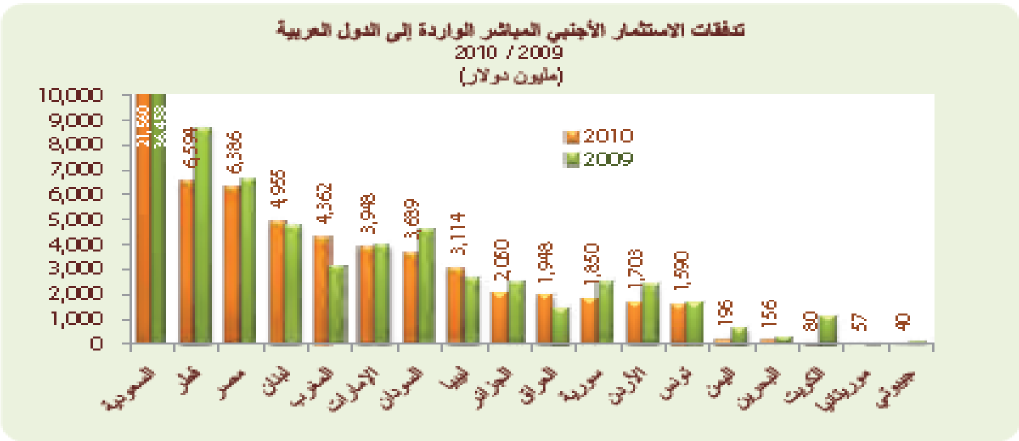
التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد السعودي (%)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	179.8	213.6	168.8	192.6	226.1
اجمالى الاستثمارات	20.5	22.8	25.2	22.9	20.3
العائد الحكومي	50.4	66.0	41.0	48.9	50.8
الحسابات الجارية	24.3	27.8	5.6	14.9	20.6
صادرات النفط	205.6	281.4	163.3	215.5	290.9

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011**.**

تشير مؤشرات المملكة إلى ارتفاع نسبة الحسابات الجارية من الناتج، فقد قفزت من 14.9% في عام 2010م إلى 20.6% في عام 2011م، بما يدل على استقطاب المملكة للمزيد من رؤوس الأموال. وقد وجدت المملكة بيئة خصبة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وخصوصا عامي 2010 و2011م، بما مكنها من إحراز مركز متقدم في جذب الاستثمارات الأجنبية طبقا لمؤشرات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010م، فالمستثمر دائما ما يبحث عن بيئة الأعمال التي تتصف بالاستقرار السياسي والاقتصادي، حتى يتمكن من ممارسة أعماله بحرية وبدون مخاوف أو قلاقل.

الشكل (3)



المصدر: دولة الكويت، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010م**،التقرير السنوي.

مما سبق يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي استفادت من الربيع العربي، وتمكنت من تحقيق مكاسب اقتصادية من خلاله، بل لا يزال هناك فرص أخرى سانحة، حيث بإمكان دول الخليج جذب السائحين غير الراغبين في زيارة دول الثورات، للقيام بزيارات سياحية لديها، كما أن ارتفاع أسعار النفط سيعزز من وضع تلك الدول في منظمة الأوبك، كما يتوقع أن تشهد المنطقة طفرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3.5 الأزمة المالية العالمية وأثرها على التحول الديمقراطي في الدول العربية

ارتبطت دراسة تأثير النظام الاقتصادي العالمي في التحولات الديمقراطية بموجة التحول الديمقراطي التي واكبت انتهاء الحرب الباردة، واستمدت المقولات والافتراضات الأساسية من تلك التجارب التي لعب فيها العامل الخارجي، خاصة العامل الاقتصادي دورا واضحا، وإن كان على هامش عمليات التحول، فقد شكل النظام الاقتصادي العالمي سياقا حاكما لكثير من عمليات التحول الديمقراطي،منذ انتهاء الحرب الباردة، إذ مثل حافزا مهما لها، خاصة في دول المعسكر الاشتراكي السابق، أو قوة ضغط رئيسة لدفع عمليات التحول أو منعها من الانتكاس في فئة أخرى من الدول التي تتمتع بحساسية أو انكشافية معينة تجاه تغيرات هذا النظام وضغوطاته، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.وقد تراجع الاهتمام نسبيا بتأثيرات العامل الخارجي

عموما،بما في ذلك بعده الاقتصادي في عمليات التحول الديمقراطي مع بداية الألفية الجديدة، بينما تجدد الاهتمام بدراسته وبحث محدداته، وأشكال واتجاهات تأثيره في ضوء التحولات السياسية التي يشهدها العالم العربي بعد الثورات(عبيد، 2013).

الأزمة المالية العالمية لم تقدْ إلى تحقيق التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بل ساهمت في الدفع نحو تحقيق مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي ترتب عليه زيادة الدعوات التي بدأت بالمطالبة بالإصلاح السياسي، مما قاد إلى بروز حالة من عدم الرضى الشعبي عن الأنظمة القائمة، الأمر الذي ترتب عليه ظهور موجة الربيع العربي، والذي بدأ في إسقاط الأنظمة السياسية؛ بهدف إيجاد واقع سياسي جديد قائم على التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي.

هناك عامل يعيق التحول الديمقراطي في البلدان العربية يكمن بنتائج الثروة النفطية التي تنعكس على سبل حياة المواطنين في بلدان الخليج بصورة جيدة،كما أن أموال الدول المانحة في البلدان غير النفطية تلعب نفس الدور ولاحظت (ابو رمضان،2011): -

أ. إن هذا الوضع تغير " الإحباط واليأس "، حيث انتهت حالة الإحباط ومؤشر تلك التحركات الشعبية التي اجتاحت الوطن العربي، وخاصة بعد ثورتي تونس والجزائر.

ب. إن عوائد النفط وأموال المانحين لم تنعكس على المواطنين جميعاً، بل على شريحة اجتماعية متنفذة، وازدادت معدلات الفقر، والبطالة، والتهميش والأمراض، وسوء التغذية.

ج. إن طول مدة الحكم الفردي والحزب الحاكم خلق تداخلا بين السلطة، والثروة، والأمن، وأفرز نظما عنوانها الاستبداد والفساد،أدت إلى تفعيل الحراك الشعبي والاجتماعي عبر الثورات الشعبية.

بدأت موجة التحولات السياسية في عدد من الدول العربية بعد الثورات، في ظل تراجع الدور الخارجي"الضاغط" أو الداعم للتحول الديمقراطي بوجه عام، خاصة من قبل المانحين الرئيسين والمؤسسات المالية الدولية، في ضوء الحسابات السياسية

والاقتصادية المشار إليها. يضاف إلى ذلك الضعف النسبي لتأثير النظام الاقتصادي العالمي كسياق حاكم لعملية التحول الديمقراطي العربي.

فإن القوة التفاوضية للعديد من الدول العربية التي تشهد حالات تحول لا تعبر عن موقع تفاوضي منكشف إزاء النظام الاقتصادي العالمي، لعدم اتسام بعض تلك الدول باعتمادية على المعونة الاقتصادية الغربية، والتي يعد مقياسها المعتاد هو أن تشكل المعونات الاقتصادية نسبة تساوي أو تزيد على10٪من الناتج المحلي الإجمالي للدولة المتلقية للمعونة. في الوقت نفسه، تتمتع معظم الدول العربية بأهمية إستراتيجية وأوراق تفاوضية أخرى، تعوق فرض مشروطية سياسية واضحة عليها، وهو ما يفسر تأخر أو تردد القوى الدولية في دعم الثورات في مراحلها الأولى في معظم هذه الدول (جابي، 2013).

فإذا كان نظام المعونة الدولية يلعب دورا أشبه بـ"العدسة المحدبة" تجاه الدول المتلقية للمعونة، فإن التأثيرات الموجهة من البيئة الدولية،خاصة من النظام الاقتصادي العالمي، والموجهة لدعم التحول الديمقراطي في الوقت الحالي بوجه عام، وإزاء تلك المجموعة من الدول بوجه خاص، هي أكثر تشتتا وترددا من أن تحدث تأثيرا كبيرا في عمليات التحول الجارية في دول الربيع العربي (عبيد، 2013).

ومع ذلك، فلا يمكن استبعاد التأثير النسبي، خاصة في حالات حدوث تصاعد في حاجة دولة ما للمعونة، بما يعرضها لانكشافية متزايدة في رأسمالها التفاوضي، ولو بشكل مؤقت،أو حدوث خلل ملحوظ في القدرة التفاوضية للدولة إزاء مجتمع المانحين، بما في ذلك التراجع الحاد في شرعية النظام الحاكم،والذي قد يضع مجتمع المانحين في حرج، وهو ما عبر عنه التذبذب في موقف صندوق النقد الدولي إزاء القرض المصري.

الخاتمة والنتائج:

إن الواقع الذي عاشته الشعوب العربية، من عدم وجود تطور ديمقراطي حقيقي، حتى بعد فشل الإصلاح السياسي والاقتصادي وبعد الأزمة المالية، وزيادة مشاكل الشعوب العربية اقتصاديا، بدأت الدعوات تنادي بإصلاح الأنظمة السياسية القائمة، فكان للأزمة دور بسيط وبشكل غير مباشر في الدفع لزيادة الاحتقان الشعبي من سياسات تلك الأنظمة،مما أدى لظهور الربيع العربي. لكن يبقى مصير التحول الديمقراطي مجهولا في ضوء استقرار مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة السياسية.

قبل الأزمة المالية العالمية، كانت هناك مرحلة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبعد الأزمة المالية العالمية تفاقمت المشاكل وزادت درجات عدم الاستقرار، ومع قدوم الربيع العربي أصبح موضوع الاستقرار السياسي من الموضوعات التي ارتبطت بنجاح أو فشل التحول الديمقراطي.

إن احتمال تراجع أسعار النفط بسبب آثار الأزمة المالية العالمية، وكل انخفاض بنسبة 10% من أسعار النفط يقود إلى تراجع المداخيل العربية بمعدل 150 مليار دولار، ورغم صعوبة "اليقين" في أسعار الطاقة، إلا أن أغلب التوقعات المتخصصة في هذا الجانب -بخاصة تقارير وكالة الطاقة الدولية- تشير إلى ميل أسعار الوقود نحو الانخفاض عام 2013م.

وهو أمر قد يترك تأثيرات إيجابية على الدول العربية غير النفطية (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا)، مما يخفف من العسر الاقتصادي الذي يشكّل أحد روافد التوتر الاجتماعي والسياسي، لكنه قد يترك آثارا سلبية على الدول العربية النفطية أو شبه النفطية، مع تباين في وقع هذه الآثار، فدول،مثل: ليبيا والعراق،وسوريا في أمس الحاجة لأسعار أعلى لترميم آثار الاضطراب السياسي الذي لا يزال يفعل فعله، بينما قد تكون دول الخليج أقل تأثرا بفعل احتياطاتها المالية، لكن انخفاض الأسعار، قد يكبح بعض الدور السياسي للمال النفطي في الدول العربية الأخرى.

كما كان تفاقم الأزمة العالمية وبروز الثورات العربية، فيلاحظ أن أغلب دول الربيع العربي ستستمر في المعاناة مما يلي:

أ- تراجع أرصدة المالية العامة (يتوقع أن تصل في 2013م إلى تراجع بقيمة 8%).

ب. تراجع الحسابات الجارية الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية الرسمية (ويتوقع أن تنخفض بنسبة 6،4% خلال عام 2013م.

ج- استمرار تردد المستثمرين في الدخول لدول الربيع العربي نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتشير المؤشرات التي نشرها صندوق النقد الدولي إلى أن مصر هي البلد العربي الذي سيعرف تزايدا في

نسبة البطالة خلال عام 2013م، وهو أمر مثير للقلق لاسيما لمركزية مصر في البنية الإقليمية العربية.

د- استمرار ارتفاع الغذاء في دول الربيع خلال عام 2012م، ورغم احتمال تراجع أسعار النفط كما أشرنا في عام 2013م، إلا أن أسعار الغذاء ووفرتها لا تزال في دائرة الأزمة في أغلب دول الربيع.

هـ- أن معدل النمو في عام 2013 قد لا يتجاوز 3,25%، وهي نسبة لا تكفي لامتصاص القدر الكافي من البطالة، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل التضخم قد يبقى في حدود 8,6% في هذه الدول، بل إن بعضها مثل سوريا عرف ارتفاعا خلال عام 2012 يصل إلى 48.%.

و- ارتفاع مستوى الدّيْن العام إلى أكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي العربي، وهو ما يعني أن حدود القدرة على الاستدانة تتقلص تدريجيا لدى دول الربيع تحديدا

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، محمد إبراهيم (2009)، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية،** مقدم إلى إدارة مشروع "الطرق المؤدية إلى التعليم العالي" ضمن متطلبات الحصول على شهادة حضور البرنامج التدريبي بشتاء 2009، مصر.

أبو غزالة، دلال(2009)، **دول الخليج تواجه تراجع ايرادات النفط وازدياد الضغوط على القطاع المصرفي،** جريدة الحياة بتاريخ 6 يناير 2009م.

الأسرج، حسين عبد المطلب(2009): "تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة"، **بحوث اقتصادية عربية،** السنة السادسة عشرة، العدد 45، شتاء 2009.

بلقاسم، زايري (2008)**، "إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر"**، بحوث اقتصادية، السنة الرابعة عشرة، العدد 41، شتاء 2008..

البيلاوي، حازم(2009)، **الأزمة المالية العالمية** وتداعياتها على الاقتصاديات **العربية،** ورقة عمل مقدمة الى الاجتماع المشترك لوزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية العربية المنعقد في الكويت في 14-يناير-2009م.

الأمانة العامة [وآخرون] جامعة الدول العربية**،** (2003)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2004، جداول متفرقة.

الأمانة العامة جامعة الدول العربية**،** (2005)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد القاهرة، الملحق الرقم (2/2)، ص 250.

الأمانة العامة لجامعة الدول والعربية، (2006)،التقرير الاقتصادي العربي الموحد الملحق الرقم (7/2)، القاهرة، ص 261.

دولة الكويت**(** 2010)، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي،.**

حسين، جاسم(2009)، تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاديات الخليجية، **مجلة آراء حول الخليج،** العدد السابع والخمسون، يونيو.

حشاد، نبيل(2008)،**"الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي"**، متوفر عبر: www.isegs.com/ forum/ showthread.php?t=2335consultéle

الحمش، منير (2008)**،** الأزمة المالية والاقتصادية بين التفسير المالي والاقتصادي**، مجلة شؤون الأوسط**، العدد 130.

الخزرجي، ثريا (2009)،**الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة"**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول(التحديات والآفاق المستقبلية. 29/28/ 4 /2009).

الخشمان، رائد(2013)، **الأزمة الإقتصادية العالمية والربيع العربي**، وطن نيوز، تاريخ 5-4-2013.

خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم(2009)، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول العربية"**. مجلة شؤون عربية**، المجلد 2 العدد 138.

رحمة، مهدي أبوبكر(2012)، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل،**الحوار المتمدن**، العدد 3615 بتاريخ 22 يناير 2012.

الزقلعي، عبد الحميد محفوظ(2009)، **"دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية 1998 - 2007"،** بحوث اقتصادية، السنة السادسة عشرة، العدد 45، شتاء 2009، ص 16-10.

السعيدي، محمد يحي(2008): "نحو فهم منهجي لمحددات اعتماد الإقراض"، **بحوث اقتصادية،** السنة الخامسة عشرة، العددان 43 - 44، صيف - خريف 2008.

شابرا، محمد عمر(2009)، **الازمة المالية العالمية – هل يمكن للتمويل الاسلامي ان يساعد في حلها،** ترجمة رفيق المصري، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي – جامعة الملك عبد العزيز.السعودية.

الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب(2009): "العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي"، **بحوث اقتصادية،** السنة الرابعة عشرة، العدد 41، شتاء 2009.

شحاتة، حسين حسين(2008). **كيف النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربي؟**، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر: مصر.

الشعراوي، عطا السيد(2009)، الازمة في الولايات المتحدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 175، المجلد 44.

الشمري، ناظم (2007). "**الأزمة المالية المعاصرة، أزمة سيولة أم أزمة نظام..مآل الأزمة وتداعياتها**"، ورقة عمل قدمت في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

الشيخ، الداوي(2009)،**الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية**، وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي/ والإسلامي14 آذار / 2009، جامعة الجنان، طرابلس لبنان.

الشيخ، سعيد (2007)، **ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة**، اثارها على القطاع المالي، صحيفة الشرق الاوسط، العدد10556، تاريخ 23-10-2007م.

الصوراني، غازي(2009)، **الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العر**بي، متوفر عبر :www.pflp.ps

عارف، عالية عبد الحميد(2009)، إدارة الأزمة: المفهوم والاستراتيجيات، **مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد التاسع، العدد الثالث، يوليو 2008، ص110.

عباد، جمعه محمود، (2009).**الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني.**_ مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي: جامعة الجنان – لبنان.

عبد الحفيظ، السيد البدوي(1999)، **إدارة الأسواق المالية**، نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي.

عبد اللطيف، حنان رجائي(2009): "الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية"، **السياسة الدولية**، السنة الخامسة والأربعون، العدد 175، يناير/كانون الثاني، 2009، ص 177.

عبد المعبود، داليا (2008)، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي**، الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مصر.

عبيد، هناء(2013)، **ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي**، مجلة السياسة الدولية،العدد 196، تاريخ 1-1-2013م.

عثمان، صلاح محمد،(2008)، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية**، الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مصر.

عثمان، محمد عثمان(2009)، **الاقتصاد المصري في ظل تداعيات الازمة العالمية التحديات وآفاق التنمية**، كراسات استراتيجيه السنة التاسعة عشر، العدد 204، وكالة الاهرام للتوزيع ، مصر.

العصيمي، عبد المحسن بن احمد(2009)، **استراتيجيات التعامل مع الأزمة المالية العالمية**، تقرير مقدم لمؤتمر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، القاهرة، 12-13 ديسمبر2009، ص927.

عطوان، مروان(2000)، **الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزء 2، الجزائر.

علي، محمود أحمد عبد القادر(2009)، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية**، تقرير مقدم إلى إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي"، متاح عبرwww.pathways.cu. edu.eg

العلي، وجيه (2009)، **الأزمة المالية العالمية تطول الأغنياء والفقراء**، متوفر عبر http://www.iraqoftomorrow.org/civil _studies/67841.htm:

عوض الله، صفوت عبد السلام(2009)،**الأزمة الحقوق،ة العالمية وتداعياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي**. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة.

غيث، أسامة(2008)، **التخطيط الشيطاني والقرصنة الاقتصادية العالمية** 3- 4، كارثية الفائدة صفر.. وجنون العبودية الاقتصادية،جريدة الأهرام القاهرية،العدد 44581 السنة 27،133 ديسمبر2008.

قدي، عبد المجيد(2009)، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد(46) ربيع .

كورتل، فريد؛ وزريق،كمال (2008)، **الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وخطط المتدرب البلدان العربية،** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والأفاق المستقبلية28-29-4-2009).

المبيضين، أحمد محمد مصطفى(2007). **تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية**._ رسالة ماجستير غير منشورة قسم المحاسبة – كلية إدارة المال والأعمال – جامعة آل البيت.

محرر مجلة الإعمار والاقتصاد، بيروت، العدد 167 تاريخ 2007/1/19.

محرر مجلة الإعمار والاقتصاد، بيروت، العدد 212 تاريخ 2008/11/7.

مجلس الغرف السعودية، إدارة البحوث والدراسـات الاقتـصادية(2008)، **الأزمـة الاقتـصادية وتـداعياتها علـى الاقتـصاد الـسعودي**، متـوفر عبـر: www.saudichambers.org.sa

الحسين، محمد (2008)، **"الأزمة المالية المعاصرة"**، مقال منشور، متوفر عبر: www.modon.org/index.php?act= Print&client= wordr&f=13&t=45277 consulted le 10/11/2008

محمد، حمدي محمد عبد الظاهر(2009)، **"الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية** مقدم إلى: إدارة مشروع "الطرق المودية إلى التعليم العالي "ضمن متطلبات الحصول على شهادة حضور البرنامج التدريبي بشتاء 2009، أسيوط.مصر

مراد، علّة (2010)، الأزمة المالية العالمية...تأمل ومراجعة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 48-49 خريف 2009- شتاء 2010م، بيروت، لبنان.

مركز الدراسات والبحوث(2012)، **التقرير الاقتصادي الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوربية**، غرفة التجارة والصناعة بالرياض، اصدار سنوي، العدد(19)لسنة 2011،المملكة العربية السعودية.

محرر المستقبل العربي(2008)،**احصاءات، الملف الإحصائي**، العدد 347 كانون الثاني/يناير، ص 235 – 236.

محرر المستقبل العربي(2009)، **إحصاءات الطاقة في الوطن العربي**، الملف الاحصائي، العدد 359، كانون الثاني/يناير، ص 244 - 250.

الموسوي، ضياء مجيد(1990)، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989**، دار الهدى للطباعة، الجزائر.

المومني، رياض،(2010)، **"الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية الراهنة"،** عن المؤتمر الثاني للعلوم المالية بعنوان (مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية)، جامعة اليرموك،- 29 / نيسان (ابريل).

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن(2008): **"نظرة تحليلية لواقع التنمية البشرية العربية"، شؤون عربية**، تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 134، صيف 2008، ص 241.

ب. المراجع الأجنبية

Dittmer, Lowell, (2007) "The Asian Financial Crisis and the Asian Developmental State: Ten Years After", **Asian Survey**, Vol. 47, No. 6; pp. 829836

Douglas, W.A. (2007).**Financial stability, economic growth, and the role of law**. New York, NY: Cambridge University Press.

Mish kin, Frederic S. & Eakins (2000), **Stanley G. – Financial Market and institutions** – Addison Wesley Longman Inc. 3 rd. ed, U. S. A.

Kim Jong, Rousseau, Peter (2007) "Credit Markets and the Propagation of Korea's 1997 Financial Crisis", **Southern Economic Journal**. Vol. 74, No. 2; pp. 524546.

Peter, Rosenblum, (2005) "The World's Banker: A Story of Failed States, Financial Crises, and the Wealth and Poverty of Nations", **Ethics& International Affairs**. Vol. 19, No. 2; pp. 126133.

Ramkishen, Rajan(2007) "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples from East Asia", **Journal of Economic Education**, Vol. 38, No. 1; pp. 92109.

Robert, J.S.(2008).**The subprime solution: how today's global.** financial crisis happened and what to do about it**.** Princeton, NJ: Princeton University Press.

IMF**(**2011**), World Economic Outlook, September**

World Bank, 2006 **World Development Indicators** (Washington, DC: the bank.